



## مجلس النواب الفلسطيني

### مجلس الأعيان

#### محضر الجلسة السابعة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ٢٢/ رمضان/ ١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٧/٢/١ ميلادية.

العدد (٧)      الجلد (٢٤)

- | الصفحة | جدول الاعمال  |
|--------|---|
| ١      | ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.  |
| ٢      | ٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات:-  |
| ٣      | أ - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر.  |
| ٤      | ب - طلب معذره مقدم من معالي السيد مروان الحمود.   |
| ٥      | ج - طلب معذره مقدم من معالي السيدة ليلى شرف.  |
| ٦      | د - طلب معذره مقدم من معالي السيد بنال حكمت.  |
| ٧      | هـ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات.  |
| ٨      | ٣ - عضوية اللجان:-  |
| ٩      | أ - طلب انسحاب من عضوية اللجنة الادارية مقدم من معالي العين جودت السبول مضمناً الانتساب الى اللجنة المالية. |
| ١٠     | ب - طلب انسحاب من عضوية اللجنة المالية مقدم من سعادة العين محمد عودة القرعان.                               |
| ١١     | ٤ - تلاوة الكتب الواردة:-   |
| ١٢     | أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٣٩) تاريخ ١٩٩٧/١/١٤، والمتمضمين موافقة مجلس النواب على:-              |

مجلس النواب الفلسطيني

مشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل عليه.

(يحال الى اللجنة القانونية)

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٤٤) تاريخ ١٩٩٧/١/١٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ (جامعة البلقاء التطبيقية) كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل عليه.

(يحال الى لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي).

ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٥) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٢، والمتضمن موافقة مجلس النواب على :-

مشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة.

(يحال الى اللجنة القانونية).

د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٦) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٢ والمتضمن موافقة مجلس النواب على:

مشروع القانون المعدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة.

(يحال الى اللجنة القانونية).

هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٧) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٢ بشأن:

مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ (والمعاد من مجلس النواب) بعد أن وافق على المادة الثانية منه كما أقرها مجلس الأعيان مع إصراره على قراره السابق بخصوص المادة الرابعة من المشروع والمعدلة للفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي فقرة (أ).

(يحال الى اللجنة القانونية).

و - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٨٧) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٧، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:

القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب كما ورد من الحكومة.

(يحال الى اللجنة القانونية).

٥ - قرارات اللجان:-

أ - قرار اللجنة القانونية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/١٨، بشأن:-

مشروع قانون نقابة الفنانين لسنة ١٩٩٤.

ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٥ بشأن:-

مشروع قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٥.

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

مكتبة المجلس

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٧/٢/١ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (السابعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة) الاستاذ احمد اللوزي وحضور امين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: للاحد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ - معالي الدكتور جمال ناصر.

٢ - معالي السيد مروان الحمود.

٣ - معالي السيدة ليلى شرف.

٤ - معالي السيد ينال حكمت.

٥ - سعادة الدكتور غيث شبيلات.

وحضر من الحكومة:-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - معالي الدكتور عبدالله السور: وزير التعليم العالي.

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.

٤ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الأشغال العامة والإسكان.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الدشمي: وزير العدل.

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٧ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٨ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

٩ - معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٠ - معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١١ - معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٢ - معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١٣ - معالي المهندس منير صوبير: وزير التمرين.

١٤ - معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاينة: وزير العمل.

١٥ - معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.

١٦ - معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة.

١٧ - معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير دولة.

١٨ - معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.

١٩ - معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.

٢٠ - معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.

٢١ - معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.

## دولة رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

واعلن بدء الجلسة. جدول الاعمال.

السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء الامين

العام من التلاوة؟

الجميع : موافقون.

السيد الامين العام

## ٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات:-

طلب معذرة مقدم من اصحاب المعالي والسعادة والسادة.

١ - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر.

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.

٣ - طلب معذره مقدم من معالي السيدة ليلى شرف.

٤ - طلب معذره مقدم من معالي السيد ينال حكمت.

٥ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة

اصحاب المعالي والسعادة؟

الجميع : موافقون.

محضر الجلسة

السيد الامين العام

٢ - عضوية اللجان:-

١ - طلب انسحاب من عضوية اللجنة الادارية مقدم من معالي العين جودت السبول مضمناً بطلب الانسحاب الى اللجنة المالية.

لدى دولة رئيس مجلس الاعيان

تحية واحتراماً وبعد،

لرغبتني في الانسحاب من اللجنة الادارية، فإنتني ارجو موافقتكم، وعرض الامر على المجلس الموقر.

وإذا ارتأيتم وراى المجلس الكريم انضمامي الى اللجنة المالية كعضو فيها، فإنتني يشرفني ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

عضو مجلس الاعيان

جودت السبول

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على انسحاب معالي جودت السبول من اللجنة الادارية والانضمام الى اللجنة المالية؟

الجميع : موافقون.

السيد الامين العام

ب - طلب انسحاب من عضوية اللجنة المالية مقدم من سعادة العين محمد عوده القرعان.

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم

تحية واحترام وبعد:

فإنتني اعتذر عن الاشتراك في اللجنة المالية وارجو ان تتفضلوا دولتكم بالموافقة على اجازتي اعتباراً من ١٩٩٧/١/٢ ولغاية العشرين منه.

وتفضلوا دولتكم بقبول أجل الاحترام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد عوده القرعان

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على انسحاب سعادة السيد محمد عوده القرعان من اللجنة المالية؟

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

سيدي انا مع موافقتي لكن في حالة مثل هذه طالما ان المجلس هو الذي انتخب الاعضاء ارجو ان يكون هنالك سبب للانسحاب وسبب لمخالفة القانون، عندما انتخب هؤلاء الأخوان للجان مع موافقتي ولكن ارجو ان يبين سبب الانسحاب من اللجنة. ولكن الذي مرمز اذا ارادوا الأخوان ان يبينوا لنا ما هو السبب الذي يدعو الى انسحابهم من اللجنة؟

دولة رئيس المجلس

السؤال الى معالي الأخ محمد عوده القرعان.

السيد محمد عوده القرعان



لا يوجد نص في النظام انه يجب ان يبين السبب الانسحاب لاني غير مفيد لهذه اللجنة.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي



سيدي الرئيس ايضاً مع موافقتي لكنني فيما يتعلق بالطلب الثاني لمعالي الزميل جودت السبول وهو الانسحاب الى اللجنة المالية، طبعاً من المعروف ان الاستاذ جودت لديه من القدرة

والكفاءة ما يؤهله لان يكون عضواً فاعلاً نشطاً في اية لجنة يختارها المجلس له او في اية مهمة يكلفه المجلس بها. ولكنني في الواقع عندما قرأت النظام الداخلي لم ارى ما يساعد على التوفيق بين ان ننتخب عضو جديد في اية لجنة وبين ما نص عليه النظام الداخلي في المادة (١٠) من ان المجلس ينتخب اعضاء اللجان لمدة سنتين محددين المادة (١٠) تقول: ينتخب المجلس لمدة سنتين بالتحديد اعضاء اللجان التالية ومنها اللجنة المالية. يا ترى هل نستطيع ونحن لم يبقى لنا من المدة سوى بضعة شهور لم يبقى لنا مدة سنتين في هذا المجلس الكريم، هل يجوز لنا ان ننتخب عضو لمدة سنتين كما نص عليه النظام الداخلي، لم يبقى من مدة المجلس الا بضعة شهور. لذلك كنت اتمنى على الاستاذ جودت ان يبقى الامر على حاله والقديم على قدمه بأن لا ينسحب من اللجنة الادارية وان لا ينتسب الى لجنة جديدة لان هنالك في الانسحاب او في اتخاذنا لقرار بتعيين عضو جديد لمدة سنتين في لجنة جديدة الحقيقة فيه شبهة او اشكالية نظامية.

اجبت: ان اثر هذه النقطة طبعاً مع موافقتي اذا وافق المجلس على طلب معالي الاستاذ جودت وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد احمد الطراونه

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١



السيد احمد الطراونه



لو فرضنا ان هناك لجنة وحدد النظام الداخلي عدد اللجنة بأربعة واستقال واحد، الا نستطيع ان نعين واحد، هل نلغي اللجنة؟ من يملك ان يعين لستين يملك ان يعين بديل اذا استقال او خرج من المجلس، يعني اذا نزل النصاب القانوني للجنة هل نلغي اللجنة او نبقىها بلا نصاب مخالفة للنظام او ننتخب؟ يجب الانتخاب هنا ليس مخالفة ولا شبهة ان ننتخب بدل المستقيل واحد آخر.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول



شكراً دولة الرئيس، اريد ان اوفر على المجلس وقته فاقول ان طلبي كان لعلم نمي الي بان شاغراً كان في اللجنة المالية. على كل انسحابي من اللجنة الادارية ليس موضوع تراجع مني لان هذه اللجنة لم تجتمع مره واحده منذ ان شكلت، اما بالنسبة للشق الآخر فانا اعلن امام دولتكم والمجلس الكريم سحبه وعدم اصراري عليه، لكنني من الناحية القانونية فقط لغايات المداولة والبحث على ما اثاره معالي الزميل المحترم الاستاذ ذوقان الهنداوي ان الاصل في الاشياء الاباحة والاستثناء هو الخطر فلا يوجد نص يقول انه يمتنع على العضو ان يستقيل من لجنة او يمتنع عليه ان يطلب الانسحاب او الانضمام الى لجنة أخرى اذا والى المجلس الموقر على مثل هذا الطلب. فمن الناحية القانونية اقول انه لا يوجد ما يمنع علماً بانني اؤكد على طلب سحبي لطلب الانضمام الى اللجنة المالية التي كنت قد شاركت في كل اجتماعاتها من الفها الي بانها، اما انسحابي من اللجنة الادارية فهو نهائي ونأجز بالمعنى القانوني. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

دولة الرئيس الواقع ان موضوع الانسحاب لا يحتاج الى موافقة المجلس، الاستقالة تتم بمجرد تقديم الاستقالة، لا يوجد نص في المجلس يوجد نص على التعيين اما لا يوجد نص على الاستقالة. فلذلك لاضرورة لأخذ موافقة المجلس

على أ، ب في موضوع الانسحاب، اما موضوع التعيين في اللجنة المالية فيما يتعلق بالزميل العين جودت السبول فيحتاج الى موافقة المجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس

سعادة الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر



لقد صوت المجلس على انضمام معالي السيد جودت السبول الى اللجنة المالية أولاً.

ثانياً: انني لا اري ارتباط بين نص المادة (١٠) من النظام الداخلي التي تنص على ان العضوية هي لمدة سنتين انها تعني حصراً انها لمدة سنتين، ينتخب لمدة سنتين وربما تنشأ هذه ظروف او اهتمامات غير ذلك مما يسمح بانتخابه مرة أخرى، فلا يمكن ان يفهم من المادة (١٠) هو الحصر وانما الاباحة. الامر الثالث، ان معالي السيد جودت السبول يحضر جميع اجتماعات اللجنة المالية ويشارك في مداولاتها ووجوده فعال بها بغض النظر عن عضويته من عدمها وانا كمقرر للجنة المالية ارحب بذلك

واصر مرة أخرى ان المجلس قد صوت على هذا الامر وانتهى.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

في النظام الداخلي الذي يعين اللجان المجلس فتكون رغبة المجلس ان تكون اللجان بهذا الشكل، من يملك التعيين يملك العزل، فيما ان المجلس هو الذي انتخب العضو فلا يترك العضو هو بمحض ارادته ان يخرج عن ارادة المجلس الا برأي من المجلس. فاذا اصر واقر المجلس انتهى، لكن ان نقول ان العضو حر بان يستقيل وهو منتخب من المجلس فهذا قول مخالف للنظام الداخلي.

فلذلك من يملك التعيين هو الذي يملك العزل، لكن يملك التعيين بنص. ففي هذه الحالة رغبة المجلس ان يبقى هذا العرض الا اذا وافق المجلس على خلاف ذلك.

دولة رئيس المجلس

دولة ابو عماد

دولة السيد مضر بدران



مكتبة المجلس

الذي يملك التعيين يملك العزل انا اوافق، لكن هنا لا يوجد عزل، هذه استقالة، واحد تعين في الحكومة يقدم استقالته ويخرج، هذه استقالة يعني حرية، هو حر ولا يوجد تقييد انه لازم اخذ موافقة المجلس على الاستقالة هذا من التقييد. وقبل قليل يقول السيد جودت انه لا يوجد تقييد، للتقييد يحتاج الى نص. اذا لا يوجد موافقة للاستقالة ونحن لا يوجد عندنا عزل وأسف اقول انه لم يعزل احد وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، على كل حال المجلس صاحب القرار وقد وافق على طلب الاستاذ جودت السيول وتتابع الجلسة.

السيد الامين العام

٤ - تلاوة الكتب الواردة:-

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٣٩) تاريخ ١٩٩٧/١/١٤، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/ ١٣٩/٢٩

التاريخ ١٩٩٧/١/١٤

الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته العاشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة صباح يوم الأحد الموافق ١٩٩٧/١/١٢، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل التالي:

- المادة (١) موافقة عليها مع تعديل السنة لتصبح سنة (١٩٩٧).

- المادة (٤) يلغى نص البند (٢) من الفقرة (ج) من المادة (١٠٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

البند (٢) - ان لا يقل عمر المؤسس عن (٢٥) سنة وعمر طالب الانتساب عن (١٨) سنة. أبحث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هایل السورور

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون العمل

كما اقراه مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون

السيد الامين العام

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٤٤) تاريخ ١٩٩٧/١/١٩ والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ (جامعة البلقاء التطبيقية) كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديل عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/ ١٤٤/٢٩

التاريخ ١٩٩٧/١/١٩

الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/١٢ وجلسته الحادية عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/١٩ من الدورة العادية الرابعة، الموافقة على مشروع قانون الجامعة التطبيقية لسنة ١٩٩٤ (جامعة البلقاء التطبيقية) كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه. أرفق لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هایل السورور

الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى مطلعها:-

(مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من المادة (١٢) من هذا القانون).

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ج - تستوفى الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل تصريح العمل الذي تصدره لكل عامل غير اردني او تجدد به بما في ذلك العمال المستثنين من احكام هذا القانون بموجب الفقرتين (ج) و (د) من المادة (٣) منه ويعتبر هذا الرسم ايراداً للخزينة، ويحدد مقداره بموجب نظام.

المادة ٤ - يلغى نص البند (٢) من الفقرة (ج) من المادة (١٠٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٢ - ان لا يقل عمر المؤسس عن (٢٥) سنة وعمر طالب الانتساب عن (١٨) سنة.

امين عام مجلس النواب رئيس مجلس النواب د. محمد المصالحه م. سعد هایل السورور

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس الكريم على احالة هذا القانون؟ شكراً لكم.

مكتبة ابي الحسن

## مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

## قانون الجامعة التطبيقية

## كما أقره مجلس النواب

## المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون جامعة البلقاء التطبيقية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

## المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الجامعة : جامعة البلقاء التطبيقية .

المجلس : مجلس التعليم العالي .

الرئيس : رئيس الجامعة .

## المادة (٣)

تتأسس في المملكة جامعة رسمية تسمى جامعة البلقاء التطبيقية مركزها السلط، وظيفتها الأساسية اعداد الكوادر البشرية المؤهلة أكاديميا وفنياً والمدرّبة عملياً على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لمختلف احتياجات المجتمع ومتطلباته.

## المادة (٤)

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً ، ولها أن تقاضي وتقاضي بهذه الصفة ، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض والتبرع وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات واجراء التصرفات القانونية و ابرام العقود، وأن تنيب عنها في الاجراءات القضائية أو الناشئة عن أعمالها المحامي العام المدني، أو من تنيبه أو أي محام تعينه لهذه الغاية.

## المادة (٥)

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ، وللمجلس أن يقرر استعمال لغة أخرى للتدريس إذا اقتضت الضرورة ذلك.

## المادة (٦)

تهدف الجامعة إلى خدمة المجتمع الأردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة بالوسائل الممكنة وأهمها:-

أ - إتاحة فرص الدراسة الجامعية الكاملة والمتوسطة في الميادين التطبيقية المهنية والفنية والأكاديمية تلبية لحاجات المجتمع مع الإعتناء بالثقافة العامة والتركيز على المستوى والنوعية.

ب- القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنميته.

ج- تنمية روح الاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي واحترام العمل اليدوي عند الطلبة.

د- التركيز على تعميق العقيدة الاسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعميق الانتماء الوطني والقومي والعناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها والاهتمام بالقيم الأخلاقية.

هـ - تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها في خدمة المجتمع.

و - توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات المهنية والتقنية العربية.

## المادة (٧)

أ - تضم الجامعة الكليات الجامعية من مستوى البكالوريوس وكليات المجتمع العامة التابعة لجميع الدوائر الحكومية سواء القائمة حالياً أو التي ستنشأ وذلك باستثناء الكليات التابعة للقوات المسلحة الأردنية.

ب- تتولى الجامعة الاشراف على كليات المجتمع الخاصة في المملكة من النواحي الاكاديمية والتربوية والفنية وفق نظام يصدر لهذه الغاية.

مكتبة الجامعة

- ج- تعتبر الجامعة الخلف القانوني والواقعي لكل من الكليات الجامعية وكليات المجتمع المنصوص عليها في الفترة (أ) من هذه المادة وتؤول إليها جميع أموالها وموجوداتها المنقولة وغير المنقولة وحقوقها كما تتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها.
- د- تنشأ كليات الجامعة، وتلغى وتدمج بغيرها بقرار من المجلس بناء على تنسيب من مجلس العمداء.

## المادة (٨)

الرئيس مسؤول عن إدارة شؤون الجامعة ويمارس سائر الصلاحيات المنوطة برئيس الجامعة المنصوص عليها في قانون الجامعات الأردنية المعمول به.

## المادة (٩)

تشكل في الجامعة المجالس التالية ويحدد أسلوب تشكيلها ومسؤولياتها وصلاحياتها بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون :-

- أ- مجلس الجامعة  
ب- مجلس العمداء .  
ج- مجالس الكليات .  
د - مجالس الأقسام .  
هـ- أي مجالس أخرى يقرها مجلس الجامعة.

## المادة (١٠)

- أ- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تخول اللجنة الملكية للجامعة صلاحيات مجلس الجامعة ويخول رئيسها صلاحيات رئيس مجلس الجامعة.
- ب- إلى أن يتم تكوين مجلس العمداء يخول مجلس الجامعة صلاحيات مجلس العمداء.
- ج- إلى أن يتم تعيين رئيس للجامعة يخول رئيس اللجنة الملكية للجامعة صلاحيات رئيس الجامعة وإلى أن يتم تعيين عميد الكلية يخول رئيس الجامعة صلاحيات عميد الكلية وإلى أن يعين رئيس القسم يتولى عميد الكلية صلاحيات رئيس القسم.
- د- إلى أن يتم تعيين مجلس الجامعة تتولى اللجنة الملكية للجامعة البقاء التطبيقية جميع الصلاحيات المتعلقة بالجامعة بما في ذلك الاشراف على الموازنة وإبرام العقود.

## المادة (١١)

- أ - أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :  
١ - الأساتذة .  
٢ - الأساتذة المشاركون .  
٣ - الأساتذة المساعدون .  
٤ - المدرسون .  
٥ - المدرسون المساعدون .

ب- تحدد شروط واجراءات تعيين أعضاء الهيئة التدريسية وشؤونهم الوظيفية الأخرى بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (١٢)

البرامج التي تقدمها الجامعة هي برامج على المستوى الجامعي والمستوى الجامعي المتوسط لاعداد المهنيين والفنيين التطبيقيين الذين يحتاجهم المجتمع الاردني بصورة خاصة والمجتمع العربي بصورة عامة ويجوز للجامعة ان تقدم علاوة على ذلك برامج دورات تدريبية متخصصة لا تزيد مدتها على سنة واحدة.

## المادة (١٣)

تمنح الجامعة الدرجات والشهادات التالية :

- أ - الدرجات الجامعية في الدراسات المهنية التطبيقية المتخصصة للطلبة الذين يكملون بنجاح المتطلبات الاكاديمية والمهنية والعملية.
- ب- الدرجة الجامعية المتوسطة في الدراسات الفنية التطبيقية.
- ج- شهادة اتمام الدورات التدريبية المتخصصة.

## المادة (١٤)

- أ - للجامعة موازنة مستقلة بعدها الرئيس ومجلس العمداء ويعتدها مجلس الجامعة ويقرها المجلس وتدير الجامعة أموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

مكتبة الكتب

ب- تتكون الموارد المالية للجامعة مما يلي :

- ١- الرسوم الجامعية.
- ٢- ما تخصصه الحكومة للجامعة من حصيله الرسوم الموحدة للجامعات.
- ٣- ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة.
- ٤- الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر اجنبي.
- ٥- المنحة السلوية التي تخصصها لها الحكومة.
- ٦- اي موارد اخرى يوافق عليها المجلس.
- ج- تحصل اموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به، على ان يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون.
- د - يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات الجامعة.

#### المادة (١٥)

تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

#### المادة (١٦)

تتولى الجامعة داخل الحرم الخاص بها، القيام بجميع الاعمال وتوفير الوسائل التي يقتضيها تحقيق اهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك اقامة الابنية والانشاءات التي تحتاج اليها وفقاً للتنظيم الذي تقرره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة، شريطة الحصول على الترخيص القانوني وضمن المخصصات المرسودة في موازنتها.

#### المادة (١٧)

على الرغم مما ورد في هذا القانون او في اي نظام صادر بمقتضاه للمجلس انتهاء خدمات اي من العاملين في الجامعة على ان يقترن قراره بالارادة الملكية السامية اذا كان تعيين الشخص الذي انهيت خدمته قد اقترن بها.

#### المادة (١٨)

- أ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.
- ب- للمجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بتتسبب من مجلس الجامعة.

#### المادة (١٩)

الى ان تصدر الانظمة والتعليمات بمقتضى هذا القانون، يستمر العمل بالانظمة المعمول بها حالياً بما في ذلك نظام الخدمة المدنية ونظام كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية ونظام اللوازم العامة والنظام المالي ونظام الترخيص والاعتماد لكليات المجتمع ونظام القبول في كليات المجتمع والتعليمات الصادرة بمقتضى هذه الانظمة.

#### المادة (٢٠)

تسري على الجامعة احكام قانون التعليم العالي وقانون الجامعات الاردنية المعمول بهما وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في هذا القانون.

#### المادة (٢١)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

مكتبة المجلس



والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب  
الرقم م ق/ ٢٩ / ١٦٥  
التاريخ ١٩٩٧/١/٢٢  
الموافق

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم م ق/ ٢٩ / ١٦٥  
التاريخ ١٩٩٧/١/٢٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الأتقن

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٧/١/٢٢ الموافقة على مشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة.

أبعث لديركم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور لتتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧

قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية

كما اقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢-

أ- تؤسس في المملكة هيئة خيرية تسمى (المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بمالي ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان تنيب عنها أي محام توكله لهذه الغاية ويمثلها الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات.

ب- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ولها ان تنشئ فروعاً ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق اهدافها.

المادة ٣- تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي التطوعي.

المادة ٤- يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها ورسم السياسة العامة بها مجلس أمناء ويجدد عدد اعضائه ومدته وتعيين رئيس له بإرادة ملكية سامية.

ويجوز اضافة أي عضو الى المجلس أو استبدال أي عضو فيه بغيره بالطريقة ذاتها.

المادة ٥- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي:-

مجلس النواب

أ- التبرعات والهبات والوقفات

ب- ريع المشاريع والنشاطات التي تمارسها المؤسسة

ج- ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها المؤسسة او الموقوفة عليها.

د- أي مصادر اخرى تقرر بإرادة ملكية سامية.

المادة ٦-

أ- يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وامانة عامة تحدد طريقة تعيينهم

والصلاحيات الملوطة بهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء.

ب- تكون للمؤسسة موازنة مستقلة يصادق عليها مجلس الامناء.

المادة ٧- تعفى المؤسسة وجميع المعاملات الخاصة بها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات والضرائب والرسوم البلدية.

المادة ٨- تحدد بتعليمات تصدر عن مجلس الامناء:-

أ- الاجراءات المتعلقة بنشاطات المؤسسة.

ب- اجتماعات مجلس الامناء والنصاب القانوني لها ولا اتخاذ القرارات فيها.

ج- تحديد المهام والصلاحيات لمختلف اجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات.

د- تشكيل اللجان وتحديد مهامها وصلاحياتها.

هـ- الامور الادارية والتنظيمية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والاشراف عليها.

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

د. محمد المصالحه

أمين عام مجلس النواب

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احالة هذا

القانون الى اللجنة القانونية؟

موافقه، شكراً.

السيد الامين العام

د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٦) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٢ والمتضمن موافقة مجلس النواب على: مشروع القانون المعدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم



المجلس النيابي  
مجلس النواب

الرقم ١٦٦/٢٢

التاريخ ١٩٩٧/١/٢٢

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٢، الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة. أرفق لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لإجراء اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

مكتبة المجلس

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة

كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصيلي باضافة الفقرتين (ط) و (ي) التاليتين اليها:-

ط. الجرائم الواقعة على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد من (١٥٧ الى ١٦٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ي. الجرائم الواقعة خلافاً لاحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١١) من قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢.

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من القانون الاصيلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) و اضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها:-

ب- تبدأ المحكمة بالنظر في أي قضية ترد اليها خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ تقديمها وتعقد جلساتها لذلك الغرض في ايام متتالية ولايجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من (٤٨) ساعة الا عند الضرورة ولاسباب تذكرها في قرار التأجيل.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصباحية

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

السيد الامين العام

هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٧) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٢ بشأن:

مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ (والمعاد من مجلس النواب) بعد أن وافق على المادة الثانية منه كما أقرها مجلس الاعيان مع إصراره على قراره السابق بخصوص المادة الرابعة من المشروع والمعدل للفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الاصيلي فقرة (أ).

بسم الله الرحمن الرحيم



الملك محمد السادس

مجلس النواب

الرقم ٨٦٣/٢٨/١٠٠

التاريخ ١٩٩٦/٤/٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الأتقّم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨، وفي جلسته التاسعة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣١ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ مع اجراء التعديل عليه.

ارفق لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بمعرضه على محاسنكم الكريم لإجراء مقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية  
كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٤) من القانون الأصلي، ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٤-١- للمجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل أن يلحق بوزارة العدل عن طريق الانتداب للمدة التي يراها مناسبة قاضياً أو أكثر للقيام بالعمل فيها بالأعمال التي يكلفه أو يكلفهم بها الوزير ، بما في ذلك اجراء البحوث واعداد الدراسات في العلوم القانونية والادارية.

ب- لوزير العدل أن ينتدب أي قاض - باستثناء قضاة محكمتي التمييز والعدل العليا- إلى أي محكمة نظامية أو خاصة أو إلى أي دائرة من دوائر النيابة العامة ودائرة النيابة العامة الادارية ودائرة المحامي العام المدني ويكون الانتداب في أي من هذه الحالات لمدة ستة أشهر وللوزير تمديدتها بموافقة المجلس القضائي للمدة التي تقتضيها الضرورة.

المادة (٣) تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
لولا : بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (ج) من الفقرة (١) منها ( ولرئيس المحكمة البدائية أن يشكل المحكمة من قاضيين للنظر في هذه القضايا).  
تالياً : بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (أ) من الفقرة (٢) منها (ولرئيس المحكمة البدائية أن يشكل المحكمة من قاضيين للغاية ذاتها).

المادة (٤) يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٢-١- يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه معه.

ب - يخصص مجلس الوزراء نسبة من إيراد الرسوم المنصوص عليها في البند (أ) من هذه الفقرة بما لا يزيد على (١٠٪) منها لوزارة العدل لتتولى الاتفاق منه مباشرة على احتياجاتها خارج المخصص لها بالموازنة العامة بموجب تعليمات تصدر عن وزير العدل والمالية.

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

مكتبة مجلس النواب

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس  
الكريم؟ موافقه.

السيد الامين العام

و - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

(١٨٧) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٧، والمتضمن موافقة

مجلس النواب على:

القانون المؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ قانون

معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب كما ورد  
من الحكومة.

## محضر المجلس الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١١، للبرادة ٩١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٧  
نصادق بمقتضى المادة ٣١- من الدستور على  
القانون المؤقت الاتي ونابر بامداره ووضعه موضع  
التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس  
عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ( ١٥ ) لسنة ١٩٩٣

قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون : قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٩٣ ، ويقرأ مع القانون  
رقم ٢٢- لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيمايلي بالقانون الاسلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون  
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة - ب - من المادة ٢٦ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
ب - على الناخب ان يكتب اسم المرشح الذي يرغب في انتخابه على ورقة الاقتراع التي تسلمها  
من رئيس هيئة الاقتراع ويمسكها بصندوق الاقتراع ليضعها فيه ويحق للناخب اذا كان  
اميا ان يكلف رئيس الهيئة بكتابة اسم المرشح الذي يريد انتخابه على ان يخلو رئيس الهيئة  
الاسم عليه بعد كتابته بسم من هيئة الاقتراع ويسلمه للورقة ليضعها في الصندوق .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٥٢١ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ - اذا اشتملت ورقة الاقتراع على اكثر من اسم من اسماء المرشحين يعتد الاسم الاول فقط  
وتحذف بقية الاسماء .

ب - اذا كان اسم المرشح المدون في ورقة الاقتراع غير واضح ولكنها تشتمل على قرائن تكفي  
للدلالة عليه وتمنع من الالتباس فيعتبر الاسم على انه لذلك المرشح .

مكتبة المجلس





مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون تقبيلة الغائبين

مجلس الاعيان  
مجلس القاتونية

المادة (١)	المادة (١)	المادة (١)
يسمى هذا القانون (قانون تنظيمية القانون لسنة ١٩٩٤) ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	شطب عبارة (السنة ١٩٩٤) والاستعاضة عنها بعبارة (السنة ١٩٩٦).	شطب عبارة (السنة ١٩٩٤) والاستعاضة عنها بعبارة (السنة ١٩٩٦).
المادة (١٦)	المادة (٢) : موثقة بـ :-	المادة (٢)
يكون للجهات التالية حكما وردت في هذا القانون المحلي المختصة لها إلقاء الإا طلت الهريجة على غير ذلك :-	تعريف للمصطلح : شطب كلمة (المصطلح) الواردة في الوصف والاستعاضة عنها بكلمة (المصطلح).	موثقة كما وردت من مجلس النواب.
للوزارة : وزارة الثقافة		
للوزير : وزير الثقافة		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة : الثانية للناقلين المودعة بمقتضى أحكام هذا القانون</p> <p>التقيب : تقيب الناقلين</p> <p>المجلس : مجلس التاربة</p> <p>الهيئة : إحدى الهيئتين المشمولتين بأحكام هذا القانون</p> <p>اللائق : كل شخص مريض له بيزولة للموبة</p> <p>المستحق : المستحق للمعامل المسجل في التاربة وفق أحكام هذا القانون</p> <p>المادة (٣)</p> <p>١ - تؤسس في المملكة تاربة تسمى (تاربة الناقلين) تشتمل على شخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة حق عمده الأمور الموقرة وغير المقررة لللائق لتتفق عليها وأدائها، وأن تاتفي وتقتضى ولها أن تؤكل عنها أي حكم في الأمور أمك التسمية والتاريخية.</p>		<p>المادة (٣)</p> <p>موقرة كما وردت من مجلس النواب.</p>

卷之四

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٤) مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٤) : مرفقة بعد :- ١- شطب عبارة (التراث العربي الاسلامي) والاستعانة عنها بعبارة (الهندسة المعمارية الاسلامية).	ب- يكون المركز الرئيسي للثقافة في مدينة عمان، وبها أن تنقش فروجا لها في أي مدينة أخرى في المملكة بقرار من المجلس. المادة (٥) تعمل الثقافة على تحقيق الأهداف التالية : أ- نشر رسالة الفن والتعريف بها والعمل على تعميق القيم المستمدة من التراث العربي الاسلامي. ب- تنشيط الحركة الثقافية في المملكة وتطويرها لكون رافدا من روافد الحركة الثقافية للريسة والمالية، والتعاون مع الهيئات الرسمية والخاصة المتنية والفنون. ج - رفع مستوى ممارسة الهيئة وخدماتها الفنان في أداء رسالته والاستمرار فيها. د- للمساهمة في التوثيق والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات والبرامج والبحوث في المجالات الثقافية والثقافية داخل المملكة وخارجها.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	ز- شطب كلمة (الامكانية) والاستعانة عنها بكلمة (الامكانيات).	هـ- الافتتاح على الثقافات العالمية والمشاركة في العمليات الفنية والثقافية التي تقوم بها الهيئات الأخرى داخل المملكة وخارجها. و- تهيئة المناخ الثقافي المناسب لإبراز مواهب المبدعين في مجالات الفن المختلفة والعمل على رفع كفاءتهم فيها. ز- رعاية مصالح الفنانة وأعضائهن، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والأعضاء وتوفير الرعاية المناسبة لهم ولعائلاتهم، ورعاية القسرين من أو الأعمى بعد الوفاة، وذلك في حدود الإمكانيات الموفرة لدى الثقافة. ح- تأسيس صندوق قاعد لأعضاء الثقافة، يتضمن الاسموس رتباً قانونياً يثبت أن يؤثر ذلك على حقه في قلبي في رتب قانوني آخر.

محضر الجلسة السابعة



المادة (٧) كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٧) ١- يقدم طلب المصومية الى اللجنة مرفقاً بالوثائق والمستندات الدالة لضرورة المصومية للمقرر. ٢- يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه والمجلس الموافقة على الطلب او رفضه بقرار معل. ٣- يبلغ قرار المجلس للوزير والمطالب المصومية، ويطلق على لوحة الاعلانات في مركز اللجنة وقررها. ٤- يحيل لعضو الذي يوافق المجلس على قراره في سجل الاختصاص ويصدر به شهادة تسجيل بعد ان يفتح رسم التسجيل ورسم الاشتراك السنوي للمقرر رفقاً.	المادة (٧) أ - موافقة ب - موافقة ج - موافقة د - موافقة مع شطب عبارة (وتصدر بـ) والاستعانة عتياً بعبارة (وتصدر بـ).	المادة (٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
٥- يحق لعضو الطلب الذي يقرر المجلس رفضه للامتنع في التور لى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه، كما يحق لأي شخص ذي مصلحة الامتنع في قرار المجلس بقبول عضوية أي شخص في اللجنة لدى تلك المحكمة بطلب في تلك الوزارة أو من ينيبه أو أي عضو في اللجنة. ٦- اذا رفض الطلب من اللجنة لاسم توفّر أي شرط من شروط المصومية المنصوص عليها في هذا القانون فإن ذلك لا يحول دون تقديم طلب جديد ذو طابع استثنائي الى اللجنة. ٧- لا يمكن طلب المصومية في أي من الحالات الآتية: أ - اذا طلب المصوم تلك عملياً.	المادة (٨) موافقة	المادة (٨) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة السابعة



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		ب- اذا قد أي شرط من شروط الصورية وتتبع للصورية في هذه الحالة يقر من المجلس.
		ج- اذا صدر قرار تأجيل من المجلس يفسح المجال.
		د- اذا تخلف عن دفع الرسوم السنوية والمؤبد الأولية المستحقة عليه للثانية لمدة سنة وتختلف عن دفعها خلال المهلة التي حددها له المجلس وتعتبر عضوية في الثانية لمدة حكم اذا تخلف عن تجديد تلك الاثر اسات مختلفاً اليها (١٠٠) منها خلال سنة من انتهاء تلك المهلة.
المادة (٩) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٩) موافقة	المادة (٩) تنظم الثانية سجلاً للأعضاء وبه بالأعضاء المواردين وأني سجل آخر يقره المجلس.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٠) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٠) موافقة	المادة (١٠) تتألف الهيئة الثانية من الأعضاء المسجلين فيها والمستحقين للرسوم والائتمانات المالية المقررة عليهم.
المادة (١١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١١) موافقة	المادة (١١) تتولى الهيئة العامة ممارسة المسؤوليات والمهام الآتية:- أ- اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالثانية وتقديمها الى المجلس. ب- إقرار مشروع الميزانية السنوية وتصديق الحسابات السنوية العامة للثانية. ج- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه. د- تعيين مفتي حسابات قانوني للثانية وتحديد أعضائه.

محضر الجلسة السابعة

الامانة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
هـ- انتخاب النقيب وأعضاء المجلس. و- ترسية الأمور الاخرى التي تقدم اليها من المجلس ويسدر القرارات الذاتية بشأنها، ونقلية القرارات التي يقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع اللجنة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل. (١٦) المادة (١٦) ١- تدعى اللجنة العامة لعقد اجتماع سنوي علني في الموعد الذي يحدده المجلس خلال شهر آذار.	المادة (١٦) مؤقتة	المادة (١٦) مؤقتة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- اللجنة العامة عقد اجتماع غير علني أو أكثر خلال السنة إذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس لمناقشة أمور معينة أو بناء على طلب من عدد لا يقل عن خمس الأعضاء المستحقين للرسم والقرارات المالية المترتبة عليهم على أن ينفرد في الطلب الأمر الذي يرد من اللجنة العامة مناقشتها في اجتماعها غير العلني وتخرج تلك الأمور في كتاب الدعوة ولا يجوز عرض أو مناقشة غير ما في الاجتماع. (١٦) المادة (١٦) ١- يترتب على المجلس ترحيب الدعوة للجنة العامة للاجتماع وذلك بشرط ما في الحلق المنشط الأوبية الخطية أو أكثر قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع سواء كان علنياً أو غير علني على أن ترسل نسخة من الدعوة إلى كل عضو في اللجنة العامة.	المادة (١٦) أ - شطب كلمة (أحدى) والاستعاضة عنها بعبارة (واحدة أو أكثر من) وشطب عبارة (أو أكثر).	المادة (١٦) مؤقتة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٤) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٤) موافقة	ب- لا تسنق في حالة غيابه اجتماعات الهيئة لائحة التقدير وفي حالة غيابهما يقر رئيس الاجتماع أمين السر ويتم تبليغ الوزراء باجتماعات الهيئة العامة والوزراء أو من يقره حضر الاجتماع. (١٤) المادة ١- يكون أي اجتماع تعقد الهيئة العامة قانونياً إذا حضرته الأربعة المعلقة من أعضائها المستقلين للرسم والاختصاصات المقررة عليهم قبل مضي يوم على الأقل من موعد الاجتماع. فإذا لم يكتمل هذا التصيب بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد لبدء اجتماع الهيئة العامة للملوي قدس لمع الاجتماع آخر بعد مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على خمسة عشر يوماً. يكون الاجتماع التالي قانونياً بأي عدد يحضره من الأعضاء.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٥) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٥) موافقة	ب- يقر الاجتماع غير الملوي الذي دعى إليه الهيئة العامة إذا لم يتوفر له التصيب القانوني بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد لمعقد. ج- تعقد الهيئة العامة قراراتها في الأمور التي تعرض عليها بالإجماع أو بالتكليف المسوات الحاضرين من أعضائها على أن لا يشترك رئيس الاجتماع في التصويت إلا لغاية الترحيح في حالة تسري الأمور. د- تبين قرارات الهيئة العامة في سجل خاص يحفظ في الدفترية بوقتها رئيس الاجتماع وأمين سر الدفترية. (١٥) المادة وتألف المجلس من النقيب وعشيرة اثنين عن كل هيئة ويتم انتخابهم جميعاً وفقاً لأحكام هذا القانون وتكون مدة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٧/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٦) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٦) موافقة بعد: ٢- شطب كلمة (ثلاث) والاستعاضة عنها بـ ج- شطب كلمة (خمس)	المادة (١٦) ١- يشترط فومن يجوز ترشيحه وتخليه تقياً ما يلي:- ١. أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة مصرية. ٢. أن يكون عضواً قد مارس إحدى المهن المشهورة عليها في هذا القانون لمدة لا تقل عن عشر سنوات. ٣. أن لا يكون موظفاً في إحدى الوزارات أو الوزار الحكومية أو المؤسسات الرسمية للدولة. ب- لا يجوز لتخليب التقيب لأكثر من دورتين متتاليتين. ج- يشترط أن يكون يجوز ترشيحه وتخليه لعضوية المجلس:- ١. أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة مصرية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٧) موافقة	٢. أن يكون عضواً من المهن المشهورة التي يترشح عليها لعضوية المجلس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات. د- يشترط في كل من التقيب وعضو المجلس أن لا يكون قد أدين بجناية أو جريمة مخلة بالشرف ولم يرد إليه اعتباراً. المادة (١٧) ١- يشترط بـ الترشيح لمركز التقيب وعضوية المجلس قبل خمسة عشر يوماً من التبريد المحدد للاجتماع للهيئة العامة للنمائي في السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها، ويطلق قبل ثلاثة أيام من ذلك التبريد، ويقدم طلب الترشيح للعضو للمجلس

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٨) مؤقتة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٨) مؤقتة	١- تتولى اللجنة للقيام بالدراسات والتحليلات وتقديم مقترح يكون أمين سر اللجنة أو من قبل من يقرره المجلس بذلك من العاملين فيها، وتكون أسماء المرشحين على لوحة الإعلانات في مركز اللجنة وفي فروعها في اليوم التالي ليوم انتهاء مدة الترشيح. ٢- إذا لم يقر العدد التالي من المرشحين عن أي جهة، فوفق للهيئة العامة خلال تسعة الاجتماع الحال للعدد بالتصديق ذلك العدد من أعضائها لمضوية المجلس وذلك بغض النظر عن المهن التي يتمس بها من يتم انتخابه في هذه الحالة. المادة (١٨) ١- تتولى الهيئة العامة في اجتماعها الذي يجري قوة الانتخابات لجهة من ختمه أعضائه من غير المرشحين للانتخابات وتتخذ اللجنة رأياً لها من بين أعضائها.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		٢- تتولى اللجنة للقيام بالدراسات والتحليلات وتقديم مقترح يكون أمين سر اللجنة أو من قبل من يقرره المجلس بذلك من العاملين فيها، وتكون أسماء المرشحين على لوحة الإعلانات في مركز اللجنة وفي فروعها في اليوم التالي ليوم انتهاء مدة الترشيح. ٣- إذا لم يقر العدد التالي من المرشحين عن أي جهة، فوفق للهيئة العامة خلال تسعة الاجتماع الحال للعدد بالتصديق ذلك العدد من أعضائها لمضوية المجلس وذلك بغض النظر عن المهن التي يتمس بها من يتم انتخابه في هذه الحالة. المادة (١٨) ١- تتولى الهيئة العامة في اجتماعها الذي يجري قوة الانتخابات لجهة من ختمه أعضائه من غير المرشحين للانتخابات وتتخذ اللجنة رأياً لها من بين أعضائها.

مكتبة المجلس



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٩) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٩) موافقة بعد: أ- شطب عبارة (وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على النموذج) والاستعانة ختياً بعبارة (على ورقتين مستقلتين وقف تنمودة ج). وافقته عبارة (كل ورقة) بعد عبارة (شي أن تكون).	المادة كما وردت في المشروع أن هناك شيئاً يور ذلك وتصدر اللجنة قرارها بالإجماع أو بالأكثرية، وإذا تساربت الأصوات يخرج الحزب الذي كان رئيس اللجنة قد صوت معه. د- يرسل المجلس المنتخب نسخة من محضر أعمال الهيئة العامة إلى الوزير. المادة (١٩) أ- يجري انتخاب كل من القريب وأعضاء المجلس بالأغراق السري في أن واحد، وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على النموذج المقرر على أن تكون معمودة بحتم القابلة وتوقع رئيس لجنة الانتخاب، وتحق بالهيئة في ورقة الكراع لا تقرر فيها هذه الشروط.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	ب- اضافة عبارة (بين المرشحين للثلاثين حائزاً على أعلى الأصوات) بعد عبارة (الاجتماع ذاته) وشطب عبارة (على الأقل) (توزدة آخر الفقرة.	ب- يشترط الفوز بمركز القريب حصول المرشح له على الأكثرية المطلقة لأصوات الحاضرين من أعضاء الهيئة العامة، وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الأكثرية لأول مرة فيعمل الإخراج على انتخابه في الاجتماع ذاته، ويقرر الفائز بالمركز في هذه الحالة من يحصل من المرشحين له على الأكثرية النسبية على الأقل. ج- أما أعضاء المجلس فيتم انتخاب كل منهم بالأكثرية النسبية من الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات بين اثنين فافكر من المرشحين المطلوب لتخليها عضوين عن أي هيئة في المجلس. فيتم انتخابها بالقرعة التي تجريها لجنة الانتخاب بين المرشحين. د- إذا لم يتكلم لمركز القريب إلا مرشح واحد اعطى هذا المرشح فائزاً بالمركز وإذا لم يتكلم إلا

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٧/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٢٠) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢٠) موافقة	<p>المادة (٢٠) كما وردت في المشروع</p> <p>مستحقان حق أي مهبة استورية المجلس اعتبارا لقانون بالتركية.</p> <p>المادة (٢٠)</p> <p>أ- يمارس المصور حق الاقتراع في الانتخابات بنفسه، ولا يجوز له أن يرشح أي كتيبة أو اشارة على ورقة الاقتراع ككل على شخصيته بما في ذلك اسمه أو توقيعه أو أي رمز يورف به أو كتيبة اشتهر بها وذلك تحت مثابة بطلان ورقة الاقتراع.</p> <p>ب- تعتبر ورقة الاقتراع باطلة اذا تضمنت أي كلمة أو عبارة أو اشارة غير لائحة انتخابها أو كتبت بخطوي على ما يمس كرامة الامسان أو شرف المهبة واللجنة الانتخاب لخراف لورقة في هذه الاحالة من مطلق السرية والطلب من المجلس التحقيق مع المصور الذي قدمها وانتقال الاجراءات التأديبية بقت.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٢١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢١) موافقة	<p>المادة (٢١) كما وردت في المشروع</p> <p>ج- لا ليرج في ورقة الاقتراع من اسماء المرشحين ما يزيد على العدد المطلوب الذي يجب انتخابه منهم لأي مهبة، فورا هذا العدد حسب تسلسل الاسماء من بداية الورقة ويحمل ما زاد عليه.</p> <p>د- تحفظ لوزق الاقتراع في القليلة ويتم انتخابها بقراري من المجلس بعد ثلاثة اشهر من تاريخ اجراء الانتخابات التي تمت بموجبها.</p> <p>المادة (٢١)</p> <p>و- يقرر الاقتراع في وقت الامور التنظيمية الاخرى في اللجنة باقتراحات الهيئة العامة وانتخابات المجلس في وقت انتخابات تصدرها الهيئة العامة بناء على اقتراح المجلس، على أن لا تلت احكام هذا القانون والأنظمة المستندة بكتسابه أو تصاريح</p>

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١



المادة (٢٤)	قرار مجلس القواب	قرار اللجنة
المادة (٢٤) يتولى اللقب رئاسة المجلس وتنفيذ القرارات والإجراءات التي يوافق عليها ويمثل القابلة لدى الجهات المحلية والجنسية والإقليمية والدولية، ويقوم باتباع إجراءات جميع مهامه وصلاحياته عند تجليه.	المادة (٢٥) المادة (٢٥) موافقة بـ: -١- شطب كلمة (أكثرية) والاستعاضة عنها بكلمة (أكثرية) -٢- شطب كلمة (أكثرية) والاستعاضة عنها بكلمة (أكثرية).	المادة (٢٤) موافقة كما وردت من مجلس القواب.
المادة (٢٥) -١- ينفذ المجلس اجتماعات دورية في المواعيد التي يحددها بعودة من اللقب أو تنليه في حالة غيابه، والمجلس عقد اجتماعات غير علنية إذا اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب أكثرية أعضائه للمجلس على أن يبتدأ في طلبهم الأمور التي يرضون بها في الاجتماع.		المادة (٢٥) موافقة كما وردت من مجلس القواب.

ب- يكون اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره ثلثا أعضائه على الأقل على أن يكون اللقب أو تنليه في حالة غيابه من بينهم ويختص المجلس بقراراته

المادة (٢٦)	قرار مجلس القواب	قرار اللجنة
المادة (٢٦) المادة (٢٦) موافقة بـ: -١- شطب كلمة (أكثرية) والاستعاضة عنها بكلمة (أكثرية) -٢- شطب كلمة (أكثرية) والاستعاضة عنها بكلمة (أكثرية).	المادة (٢٦) موافقة مع شطب كلمة (أكثرية) الواردة في صدر المادة والاستعاضة عنها بكلمة (أكثرية).	المادة (٢٦) موافقة كما وردت من مجلس القواب.
المادة (٢٦) -١- ينفذ المجلس الاجتماعات دورية في المواعيد التي يحددها بعودة من اللقب أو تنليه في حالة غيابه، والمجلس عقد اجتماعات غير علنية إذا اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب أكثرية أعضائه للمجلس على أن يبتدأ في طلبهم الأمور التي يرضون بها في الاجتماع.		المادة (٢٦) موافقة كما وردت من مجلس القواب.

ب- يكون اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره ثلثا أعضائه على الأقل على أن يكون اللقب أو تنليه في حالة غيابه من بينهم ويختص المجلس بقراراته

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		<p>ج- قبول أعضاء مؤززين في اللجنة وتحديد شروط تسجيلهم وسائر الأمور المتعلقة بهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.</p> <p>د- إعداد اللائحة السبوعية للتقويمية للجنة والهيئات التابعة لها والمصنفين وسائر الهيئات والهيئات التابعة لها وتقديمها للجنة للعلمة مرفقة بالتقرير اللازم لتبين الموقف المالي للجنة.</p> <p>هـ- إعداد مشروع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة ورفعها إلى الوزير بعد الترخيص من اللجنة العامة.</p> <p>و- دعوة اللجنة العامة إلى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.</p> <p>ز- المحافظة على أدب الهيئة وتواضعها والافخاع عن حقوق النقابة ومصلحتها وحقوق الأعضاء وكرامتهم وسائر العاملين فيها.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		<p>ح - تنفيذ الاجراءات التنفيذية بحق الأعضاء وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.</p> <p>ط - الفصل في الخلافات المهيبة التي تقع بين أعضاء النقابة والمشاركة في حل المنازعات المهيبة بين الأعضاء من جهة والتغير من جهة أخرى.</p> <p>ي - التقييم لمهام أو مصلحيات أخرى يقص هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه على أيها من مهام ومصلحيات المجلس.</p> <p>المادة (٢٧) - يؤلف المجلس ما يليه وذلك بموجب تعليمات يصدرها:</p>

المادة (٢٧)  
موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٢٧) - موافقة بعد:-  
ج- شطب حرف (و) الواردة في كلمة (والتي).

مجلس الاعيان



المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>١ - تنظيم الشؤون المتعلقة بالموظفين والمستخدمين في النيابة بما في ذلك تعيينهم وتحديد وظائفهم ومسئولياتهم المالية وبيان واجباتهم وانهاء خدمتهم والتعاقد مع الخبراء والمستشارين بالشروط التي يراها المجلس محقة لأهداف النيابة ومصلحتها.</p> <p>ب- توفير لزم النيابة والتعلم بالأفضل التي تحتاج إليها وإقامة المشاريع المتعلقة.</p> <p>ج - التصرف بالأموال المقررة والتي لا تحتاج إليها النيابة ببيعها أو مبادلتها أو هبتها أو التبرع بها للجهات والمؤسسات ذات الأهتمام والعلاقات المتصلة.</p> <p>المادة (٢٨) لا يجوز للمجلس :-</p> <p>١ - قبول أي هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو مرورها من أي جهة غير أرنية إلا بموافقة مجلس الوزراء.</p>	<p>المادة (٢٨) : - موافقة بمذا :-</p> <p>أ - اجراء التصحيح التقوي يضاف كمنه (مها) والامتناع عنها بكلمة (قأ).</p>	<p>المادة (٢٨)</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس النواب.</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>ب- التصرف بأي طريقة من الطرق بالأموال غير المقررة التي تملكها النيابة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة إذا كان من شأن ذلك التصرف إخراج المال غير المقرر من ملكية النيابة.</p> <p>ج- تأجير أي من الأموال غير المقررة التابعة أو التعاقد مع الغير لاستغلالها بأي صيغة لمدة تزيد على خمس سنوات إلا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة.</p> <p>المادة (٢٩)</p> <p>يقع كل من التعيب والفساد في المجلس مكره في أي من الحالات التالية :-</p> <p>١ - الإساءة</p> <p>ب- الوفاة</p>		<p>المادة (٢٩)</p> <p>موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس القواب	المادة كما وردت في المشروع
ج - شطب كلمة (يكون) والاستعانة عليها بكلمة (يكون)	ج - شطب كلمة (يكون) والاستعانة عليها بكلمة (يكون)	ج - إذا فقد أيضاً من شروط الجمعية التي توطئها لكون تقيماً أو عضواً في المجلس أو ثبت للمجلس أن لها من تلك الشروط لم تكن متوفرة عند انتخابه وتصلن المجلس فقد كل منهما مركزه فيه.
المادة (٣٠) - موافقة كما وردت من مجلس القواب.	المادة (٣٠) - موافقة بعد - أ - شطب كلمة (تلاطين) والاستعانة عليها بكلمة (مستقر).	د - إذا تخلف عن حضور ثلاث اجتماعات متوالية أو سبع اجتماعات متوالية من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله المجلس ويقعد كل منهما مركزه بقرار يصدره المجلس.
		المادة (٣٠)
		أ - إذا شغل مركز القريب لأي سبب من الأسباب يؤولى بقية التولم بأصله على أن تقتضى الهيئة للهيئة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من شغل المركز تقيماً للمدة المتبقية من ولاية المجلس إذا كانت أكثر من ستة أشهر.

قرار اللجنة	قرار مجلس القواب	المادة كما وردت في المشروع
		ب - إذا شغل مركز نائب القريب أو أمين سر القابلية أو أمين للصندوق أو أي من تقييما لأي سبب من الأسباب، فينتخب المجلس من بين أعضائه من يحل محله في منته.
		ج - إذا شغل مركز عضو في المجلس لأي سبب من الأسباب يؤول بقية التولم بأصله على أن تقتضى الهيئة للهيئة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من شغل المركز تقيماً للمدة المتبقية من ولاية المجلس إذا كانت أكثر من ستة أشهر.

مجلس الاعيان

المادة (٣١)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٣١) : أ - إذا تضرع له المركز الشاغر لأي عضو في المجلس بالعزبة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٣٠) من هذا القانون فيجوز للمجلس أحد أعضائه الهيئة العامة من تطلق عليه شروط الحموية في المجلس ليحل محل الممنوع الذي شغل مركزه، متى أن يكون من مدارس الهيئة نفسها. ب - إذا تضرع أكثر من نصف مراكز المجلس لأي سبب من الأسباب في وقت واحد بما فيها مركز الشاغر، فيضو الزجر الهيئة العامة إلى اجتماع غير التقيي. فيضو الزجر على سببه أيام من تاريخ عاين خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ شغل تلك المركز لانتخاب مجلس جديد.	المادة (٣١) : موافقة بعد : - ب - شطب عيزة (إذا تضرع أكثر من نصف مراكز المجلس) ثورية في مطلع الفترة الانتخابية عنها بعيرة (إذا تضرع أكثر من نصف أعضاء المجلس). - شطب ليرة تنقية (بما فيها مركز التقيي).	المادة (٣١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٣١)	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٣١) : موافقة بعد : أ - شطب عيزة (إذا تضرع أكثر من نصف مراكز المجلس) ثورية في مطلع الفترة الانتخابية عنها بعيرة (إذا تضرع أكثر من نصف أعضاء المجلس). - شطب ليرة تنقية (بما فيها مركز التقيي).	المادة (٣١) : موافقة بعد : أ - اعادة ميغاية العيرة التولية (مخالفة قانون وأنظمة التقيي) للوردة في مطلع الفترة لتصبح (مخالفة قانون التقيي وانضمها).	المادة (٣١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة (٣٢) إذا لم تشكل الهيئة العامة من عقد في اجتماع من الاجتماعات التي دعيت إليها لانتخاب المجلس لأي سبب يقلل به الوزير، فيستمر المجلس في القيام بعماله وأعماله وممارسة ملاحظاته إلى أن تتمكن الهيئة العامة من الاجتماع لانتخاب مجلس جديد. المادة (٣٢) يتركب على المنصوص بالا لزم بقرارد وألبي الهيئة يتركب عليه في سياق ممارستها أن يقيم علاقته مع زعماء ومع المواطنين وأصحاب العمل، على أنس من المتفق والأمانة والتسامح والاحترام والالتزام بالالتزامات والمقود التي يدرجها مع العديد وتحققاً لذلك يحظر عليه الاندماج على ما يلي :-	المادة (٣٢) موافقة بعد : أ - اعادة ميغاية العيرة التولية (مخالفة قانون وأنظمة التقيي) للوردة في مطلع الفترة لتصبح (مخالفة قانون التقيي وانضمها).	المادة (٣٢) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	التمهيد كما وردت في المشروع
		١- مخالفة دستور وأحكام القانون رقم ١٩٩٧/٢٠ وقوانينه والقوانين التي تصدر بموجبها وسائر التشريعات المنسوبة بها. ب- معارضة في عمل آخر غير اتصال للمهنة بما في ذلك الإعتد التجاري التي لا تدخل في نطاق المهنة إلا بموافقة المجلس. ج - القيام بأي عمل أو تصرف يتنافى مع كرامة المهنة أو يخلق أي ضرر أو أذى مهني أو مهني بالقوة وبالأعضاء فيه. د- اللطم أو التشهير بأي من زملائه أو للدخول في مناقشات غير شرعية معهم. هـ - الإخلال بالواجبات والالتزامات التي تفرضها عليه القانون التي يكتسبها بالتعليم بهيته.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	التمهيد كما وردت في المشروع
		و - إنشاء الأبرار والمعلومات التي يطلق عليها بمقام مهنة أو في نطاق مملكتها لها إلا في الأحوال التي يوجبها القانون. ز - الإعلان عن نفسه بصورة تخالف مهنته أو تطوي على مخالفة الحقيقة. ٢- إذا أُلحظ لفساد أو قسرس في أداء واجباته المهنية المهنية في هذا القانون أو في أي نظام مما يقتضيه أو أُلحظ على أي عمل أو تصرف يخل من شرف المهنة أو يتنافى مع أخلاقيتها بموجب نفسه إحدى القوانين الكائنية التالية: ١- الأكل ٢- الإضرار بالآخرين

المادة (٢٤)  
ب- لفظة حرف (و) بعد عبارة (الأحكام هذا  
القانون) الواردة فيها.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٣٥)	المادة (٣٥) : موافقة بعد :- ج - اجراء التصحيح للتدوي الهادي شطب كلمة موافقة كما وردت من مجلس النواب.	١- المادة كما وردت في المشروع ٢- الفاعل بين ممارسة الهيئة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً. ٣- شطب عبارة من الفقرة، وتضمن بهيئتها من ممارسة الهيئة، وتبلغ قرار الشطب للجهات المعنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور. ب - لا يجوز التضرع المشروع من ممارسة الهيئة خلال مدة منه من ممارستها التزم بأي عمل يدخل ضمن أعمال الهيئة على أن يبقى طيلة مدة المدة خاضعاً لأحكام هذا القانون لا تصيب مدة الفاعل من مدة ممارسة الهيئة التي يجب توفرها للترشيح لمركز النائب أو لعضوية المجلس. المادة (٣٥) ١- ترفع الشكوى التلقائية إلى المجلس خطياً من قبل أي من الجهات التالية: ١- وزير

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		١- النائب ٢- أحد الأعضاء في اللجنة ٣- في شخص آخر ذو مصلحة ب - إذا قرر المجلس أن بدله بما لا يجب لأثر في الشكوى المقدمة إليه فجهتها إلى لجنة التحقيق المختصة بترتيب الفقرة (ج) من هذه المادة التي لا يجوز لها أن ترفع شكوى من الشكوى إلى المجلس. ١- ترفع الشكوى التلقائية إلى المجلس خطياً من قبل أي من الجهات التالية: ١- وزير

مجلس الاعيان



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في المشروع
المادة (٣٥) معلقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٣٥) : معلقة بعد :- ج - اجراء التصحيح القانوني التالي: شطب كلمة (وتلت) والاستعانة عنها بكلمة (تلت).	٤ - اللوائح من ممارسة الهيئة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات. ٥ - شطب صلاحيته من التولية، وتنسب بهيئتها من ممارسة الهيئة، ويبلغ قرار الشطب للجهات المعنية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور. ب - لا يجوز للتعيين المشروع من ممارسة الهيئة خلال مدة منته من ممارستها التولم بأي عمل يدخل ضمن أعمال الهيئة على أن يبقى طيلة هذه المدة خاضعا لأحكام هذا القانون لا تحسب مدة الفسخ من مدة ممارسة الهيئة التي يجب توفرها للتشريع لمركز التقييم أو لصلاحيته المجلس. المادة (٣٥) ١ - تزيج لتتولى التولية إلى المجلس خليا من قبل أي من الجهات التالية: ١- الوزير

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في المشروع
قرار اللجنة		٢ - التولية ٣ - أحد الأعضاء في التولية ٤ - أي شخص آخر ذي صلاحية ٥ - إذا قرر المجلس أن هناك ما يوجب النظر في التولية، فالمهمة يجب إيفائها إلى لجنة التحقيق المختصة بمرجوب التولية (ج) من هذه المادة التي لا يمكن عليها تبليغ نسخة من التولية إلى التولية، عليه أن يبقى له لورد عليها خليا خلال المدة التي اعتمدها لجنة التحقيق. ج - تشكل لجنة التحقيق في التولية التالية من ثلاث أعضاء من أعضاء الهيئة العامة للمجلس الذين اثنين منهم، ويمنح الوزير للمجلس التولية لا يجوز أن يكون كل منهم في مارس مهنته لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويشارك المجلس رئيسا لها

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٣٦) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٣٦) موافقة	المادة (٣٦) ١- تؤيد لجنة التحقيق النظر في الشكاوى بعد اقتضاء المادة المحددة لرد عليها ويبلغ المضمون المشتكى عليه المحضور لها في الموعد المحدد وله تفويض في حمل الدفاع عنه. ٢- تقع لجنة التحقيق الاجراءات التي تترى فيها ضمناً لحقوق الدفاع وتأمين العدالة سواء حضر المشتكى عليه جلسات التحقيق أو تغيب عنها ولها استعانة الشهود وسماع اقرانهم بعد القسم والاطلاع على سائر البيانات المتعلقة بالشكوى. ٣- يترقب على اللجنة فيما التحقيق في أي شكوى كتابية أحيات إليها ورفع نتائج أعمالها وتوصياتها بشأن الشكوى إلى المجلس خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إحالة القضية إليها والمجلس تعيينها للجنة التي يرأسها ضرورية لتمثيلات التحقيق بناء على طلب اللجنة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٣٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٣٧) ١- موافقة	د- ينظر المجلس في التعميم كالتالية في جلسات سرية ويسبر قرائر النهائي فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ رفع نتائج أعمال لجنة التحقيق ويوصيها إليه وله نشر القرارات التاليفية التي يصدرها في أي شكوى. هـ- تبلغ مكبرات المحضور والأوراق ومسائر القرارات التي يصدرها كل من المجلس ولجنة التحقيق بواسطة موطني القارية وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس. المادة (٣٧) ١- يترقب على المجلس اتخاذ اجراءات تأديبية بحق المضمون الذي يبان بحكم قضائي قلمي في أي قضية منها كان ترعها أو في جملة لأخرية أو حماية بالشرف ويوصيها ذلك الحكم بمقابلة بينة توجب اقامة من قبل المجلس وفرض العقوبة التأديبية المناسبة عليه مباشرة دون إحالة إلى لجنة التحقيق.

مكتبة المجلس

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في المشروع
المادة (٣٨) مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	ب- مرفقة مع اتفاقية التجارة التالية إلى آخرها (١٢)	ب- إن توبة المصور من توبة جزائية لا تحول ذاته قد لا الاجراءات التنفيذية بقتة من قبل السلطة
المادة (٣٩) مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٣٨) مرفقة	المادة (٣٨) يكون قرار التأكيد النهائي يتخذها للامتن لدى محكمة قبل التقييم
المادة (٤٠) مرفقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٣٩) مرفقة	المادة (٣٩) تبدأ السنة المالية التالية في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من السنة نفسها.
	المادة (٤٠) مرفقة	المادة (٤٠) ١- يتكاتف ووردت التالية من المصور التالية : ٢- رسوم التسجيل في التالية ورسوم اعمدة التسجيل ورسوم قسمة اعضاء والاعضاء المؤثرين للمؤدية ورسوم التسجيل.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في المشروع
		٢- التبرعات والاصطفات والهبات والمساهمات وتسحق الموزد التي تحصل عليها التالية وقفا لأحكام هذا القانون.
		٣- ربع مستقر أموال التالية. ٤- أي واردات أخرى تنقي التالية بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة المسطرة بمقتضاها.
		ب- تحدد مقدار الرسم المسموح عليها في القيود (١) من الفقرة (١) من هذه السلطة وكيفية قرصها وحصولها وحفظها وبيعها وتحويلها بموجب نظام الادخار التالية. وفي أن يصدر هذا النظام تطبيق التالية أحكام نظام رابعة القانون الذي ينفذ ونظم رابعة المرسومين المذكورين فيما يتعلق بكم رسم على أن يسلم بهما لمدة لا تزيد على الفترة التي تليها من تاريخ سريان هذا القانون.

محضر الجلسة السابعة

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرارات متخذة	قرارات مجلس تدوير	المادة كما وردت في المشروع
<p>المادة (٤٣) مرافقة كما وردت من مجلس التدوير.</p> <p>المادة (٤٤) مرافقة كما وردت من مجلس التدوير.</p>	<p>المادة (٤٣): مرافقة</p> <p>المادة (٤٤) مرافقة</p>	<p>المادة كما وردت في المشروع</p> <p>المستدرك للفقرة يقتضي أحكام هذا القانون ونفك مجلس الأمر الذي يدرء المجلس في هذه الحالة الآن كما لو كان الممثل في هذه الحالة يدرسه الآن، مثل لجر، ويستثنى من أحكام هذه المادة المجلس التفتيش التي تقدم ترعاً لمصالح الجهات الروسية في المملكة أو الهيئات الاجتماعية الغربية المجال</p> <p>(٤٣) : تجهيز ليقود التغيير مع القانون الآخر لا والقرن المصلحة والأجنبية التي لا إزاء الهيئة في المملكة في المصلحة من ذلك في الفقرة.</p> <p>(٤٤) : تجهيز ليقود التغيير مع القانون الآخر لا والقرن المصلحة والأجنبية التي لا إزاء الهيئة في المملكة في المصلحة من ذلك في الفقرة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٤٥) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٤٥) موافقة مع شطب عبارة (من الوزارة وحسب الشرط التي تحددها) والإستغناء عنها بإشارة (من الوزير أو من يقيمه وحسب الشرط التي يحددها بقائه على تسميته للمجلس).	المادة (٤٥) لا يحق لأي شخص من غير الأعضاء أو لأي فردية قبية ممارسة المهنة في المملكة إلا بعد الإجماع على تصديق خاص بذلك من الوزارة وحسب الشروط التي تحددها ويستثنى من ذلك الطرق النقية التابعة للوزارة أو لأي جهة رسمية أخرى وكل من يخالف ذلك يعاقب من قبل المحكمة المختصة بولاية لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف العقوبة قسماً على حددا الأعلى في حالة تكرار المخالفة.
المادة (٤٦) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٤٦) موافقة	المادة (٤٦) كل من مارس المهنة بأي صورة من الصور خلال لائحة التي منع خلالها من ممارستها يعاقب بقرار يقضي يعاقب من قبل المحكمة المختصة بولاية لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف هذه العقوبة إذا تكررت المخالفة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٤٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب مع ملاحظة مصادة المذكور كمثل تشاع.	المادة (٤٧) : موافقة بعد :- - شطب عبارة (مع مراعاة تسعة (٤٥) من هذا القانون) الواردة في محققه.	المادة (٤٧) مع مراعاة لمادة (٤٥) من هذا القانون إذا أقيم أي شخص على ممارسة المهنة بعد شطب عقوبته من القليلة نهائياً يعاقب أحكام هذا القانون فبما هي من قبل المحكمة بولاية لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار وتضاعف هذه العقوبة قسماً على حددا الأعلى إذا تكررت المخالفة على لائحة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة إذا أدين بهن للجريمة للمرة الثالثة وتأتي عقوبة الحبس إذا كرر مخالفته لأكثر من ذلك.
المادة (٤٨) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٤٨) : موافقة	المادة (٤٨) يقتضى كسائر القوانين كل من يرتبط القانونين الأردنيين والهيئة المرسيتين الأردنيين وتكون إلى

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٤٩) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٤٩) موافقة	المادة (٤٩) كما وردت في المشروع التي هي بصيغتها السابقة للمادة (٤٩) من القانون رقم (٢٠) من هذا القانون. المادة (٤٩) يعتبر أعضاء الهيئة العامة في كل سنة رابطة القانونين الأربعة عشر ورابطة الموسيقين الأربعة عشر أعضاء في الهيئة العامة للأغنية، وتختص مدة عضوية كل شخص في كل سنة من الأغنية في تلك أن يقدم المطلب المستوفى عليه في المادة (٧) من هذا القانون بتسجيله في القائمة خلال سنة أشهر من تاريخ المدة. بأنعام هذا القانون على أنه إذا تبين بعد مدة المدة أنه غير مستوفى لأي شرط من شروط العضوية فتسقط عضويته حكماً وبإلزامه المجلس ذلك.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٥٠) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٥٠) موافقة	المادة (٥٠) بعد موافقة المجلس على هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ثلاثة من أعضاء رابطة الموسيقين الأربعة عشر ومنهم من أعضاء رابطة الموسيقين الأربعة عشر ممن شغلوا مناصب لا يتعدى في كل سنة من الأغنية أو ممن أعضاء رابطة لا تقل عن عشر سنوات في ممارسة المهنة وتكون هذه اللجنة ممارسة صلاحيات اللجنة ومجلس القادة المنصوص عليها في هذا القانون لجنة تسمية أشهر فنانين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منها بدعوة اللجنة العامة إلى اجتماع غير علني لاتخاذ القرار وأعضاء المجلس وقضاة الأحكام والأجندات المنصوص عليها في هذا القانون.

١٩٩٧/٢/٨

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>المادة (٥١)</p> <p>مؤلة كما ورتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٥١) - مؤلة بد -</p> <p>شطب عينة (عملية التصفية بالأعضاء) والامتناع عنها بمؤلة (عسا على الأعضاء) المؤلة في نهاية المؤلة.</p>	<p>المادة (٥١)</p> <p>لا تحل التنية إلا بمؤلة تثنى أعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تتعد لهذه الهيئة أو بقرار جماعي إذا خرجت التنية عن أفاقها وتكون لمؤلة التنية للمؤلة وغير المؤلة عند حلها إلى المؤلة التي تولي تصيتها على أن يقتصر الاقتاع بعملية التصفية بالأعضاء.</p>
<p>المادة (٥٢)</p> <p>مؤلة كما ورتت من مجلس النواب.</p>	<p>المادة (٥٢) المؤلة</p> <p>مؤلة</p>	<p>المادة (٥٢)</p> <p>لمجلس الوزراء إصدار المؤلة للأرسة التنية أحكام هذا القانون بما في ذلك التأطير الداخلي التنية وملائق التناقد والضمن الاجتماعي والتأمين الصحي والإسكان وتظيم آداب الهيئة وما يتعلق بالرسوم لأعضاء المؤلة.</p>

المادة (٥٣) القرار	قرار مجلس النواب	المادة (٥٣) القرار كما وردت في المشروع
المادة (٥٣) قرار اللجنة موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٥٣): موافقة	المادة (٥٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

۱۰۰۰

## دولة رئيس المجلس

الآن تأتي للقانون لننظر في مواده ونترك الامر والقرار الى المجلس الكريم.  
معالي الاستاذ جودت السبول.

## السيد جودت السبول

يا سيدي انا اقترح اعفاء معالي السيد المقرر من تلاوة المواد مادة مادة وان يكتفي بالاشارة الى رقم المادة، فمن كانت لديه ملاحظة من اصحاب الدولة والمعالي والفضيلة والسعادة يديها وتكون وفرنا على المجلس الموقر وقتاً طويلاً لان الكل قرأ هذا المشروع واستوعب مواده.

شكراً دولة الرئيس.

## دولة رئيس المجلس

من ينشي على اقتراح معالي السيد جودت السبول؟ شكراً.

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من تلاوة القانون ثم تأتي اليه فنقف عند كل مادة؟ شكراً، نقرر اعفاء المقرر.

## السيد المقرر

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧.

## المادة (١).

## دولة رئيس المجلس

المادة (١) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت من مجلس النواب؟ موافقه.

## السيد المقرر

## المادة (٢)

## دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

## معالي وزير العدل

فقط دولة الرئيس مع ملاحظة لسنة ١٩٩٧ مع شطب عبارة لسنة ١٩٩٦ واعتبارها لسنة ١٩٩٧ وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

غيروها الى السنة ١٩٩٧.

## السيد المقرر

يا سيدي التعديل ورد في قرار اللجنة.

## دولة رئيس المجلس

وافق عليها المجلس كما تغير الاسم لسنة ١٩٩٧.

## السيد المقرر

## المادة (٢)

## دولة رئيس المجلس

هل عليها اعتراض، هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً.

## السيد المقرر

## المادة (٣)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣)؟ موافقه، شكراً.

## السيد المقرر

## المادة (٤)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٤)؟ موافقه.

## السيد المقرر

## المادة (٥).

## دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني.

## الدكتور جواد العناني

شكراً دولة الرئيس في الواقع اتوجه في السؤال او الاستفسار الى معالي رئيس اللجنة في المادة (٥) المهنة رقم (٣) والمهنة رقم (٤). مهنة العزف والغناء هنا نقول ان هنالك مهنة واحدة هي للعزف والغناء اما اننا نتحدث عن مهنتين مختلفتين. وكذلك الحال في المادة (٤) ان التلحين يختلف، ليس بالضرورة تاليفاً موسيقياً. فهل هذا يشمل بالضرورة ان يكون الشخص او المهنة المقصوده هنا ان يكون عازفاً مغنياً وان يكون ملحناً ومؤلفاً موسيقياً في نفس الوقت؟ ام هما مهنتان؟ لان هنا قد تخلق اشكالا في التعريف.

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر

## السيد المقرر

دولة الرئيس الواضح ان المؤدى المقصود من النص هو مهنة العزف ومهنة الغناء ولكن لا يمتنع الجمع بين المهنتين. وكذلك الفقرة الرابعة مهنة التلحين ومهنة التأليف الموسيقي. انا اوافق معاليه ان الصياغة ليست بالدقة المطلوبة ولكن هكذا وردت ولم نشأ ان نتدخل في الصياغة خشية ان نضطر الى اعادة القانون الى مجلس النواب ونؤخر صدوره.

## دولة رئيس المجلس

اذن المادة (٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها مع توضيح الدكتور جواد العناني؟ شكراً.

## السيد المقرر

## المادة (٦)

## دولة رئيس المجلس

معرضة المادة (٦) على المجلس الكريم هل توافقون عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (٧)

## دولة رئيس المجلس

هل هناك اعتراض على المادة (٧)، هل توافقون عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (٨)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (٩)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٠)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١١)

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

دولة رئيس المجلس

هل توافقون عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٢)

دولة رئيس المجلس

هل توافقون عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٣)

دولة رئيس المجلس

هل توافقون عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٤)

دولة رئيس المجلس: الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني:

شكراً، في المادة (١٤) يا سيدي هناك نقطة محيرة جداً وأرجو أيضاً الاستفسار عنها، في جميع النقابات المهنية عادة يكون الدعوة للاجتماع الهيئة العامة يتم للمرة الثالثة إذا لم يتم النصاب في المرة الاولى لاي عدد يحضره من الاعضاء في الواقع احياناً تخلق قضايا ملفقة للنظر انه يتم لعدد قليل جداً من المنتسبين لكامل النقابة. اقرار قرارات مهمة جداً فيها واحياناً يكون المكان الذي يدعى اليه الاجتماع لا يمكن ان يكفي للحضور لتحقيق النصاب اذا توفر لك النصاب.

لا اعرف فهذه المادة موجودة في كل النقابات المهنية وانا اعتقد ان هذا القانون يساق على الباقيات، لكن هل من المعقول ان نستمر نحن

في عقد انه اذا تحقق النصاب في أي عدد دون ان يكون هنالك حد ادنى او عدد ادنى من الحضور لضمان على الاقل ان يكون القرار ديمقراطياً او معقولاً، يعني لو حضر خمسة او ثلاثة بهذا النص يكون القرار قانوني. دولة رئيس المجلس: معالي المقرر.

السيد المقرر

دولة الرئيس ملاحظة الدكتور جواد ملاحظة هامة جداً وهي تمس هماً من هموم المشتغلين في النقابات باستمرار وهو ان النقابات بهيئتها العامة تتعقد في اجتماع يعتبر قانونياً بعدد قليل جداً من الاعضاء وتتخذ قرارات خطيرة جداً ملزمة للهيئة العامة والنقابة. هذا الوضع يبدو انه يتفاقم وهو شائع في كل النقابات وهو موضع شكوى من عديد من النقابيين ايضاً. انا اعتقد انه لا بد من التصدي لمعالجة هذه النقطة ويجب ان يكون في الاجتماع الثاني نصاباً محدداً يقتضي توفره من اجل ان تكون الجلسة ملزمة. ولكن لكون هذا النص موجود في قوانين النقابات الاخرى فأنني اعتقد انه لا يجوز ان نعزل او ليست من المستحسن ان نستفرد بهذه النقابة لتعديل نصها وان نبقى على النسق الشائع في كافة النقابات في هذه النقابة ايضاً، ولكن ذلك لا يمنعنا بل يمكن ان نشجعنا على ان نفكر في موضوع قانون ينظم عمل النقابات بوجه عام ويتضمن هذا القانون النقطة التي اشار اليها معالي الدكتور جواد العناني ولذلك ارجو ان نوافق على هذا النص مع علمنا بما يشكله من

الدكتور جواد العناني

شكراً سيدي، كنت سأكتفي حتى تدخل معالي وزير العدل لأنني اعتقد ان عدم الحضور احياناً نفسه يكون تصويت. يعني لماذا لا تعتبر عدم الحضور هو عدم القدرة على اثاره الموضوع او عدم الرغبة في بحث الموضوع من قبل الهيئة العامة ايضاً، يعني ليس بالضرورة ذلك تقصيراً ومع ذلك اكتفي يا سيدي بما تم شرحه واعلن موافقتي على المادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

يعني بعد توضيح معالي المقرر ومعالي الوزير هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٤)؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٥)

دولة رئيس المجلس

المادة (١٥) معروضة على المجلس الكريم، هل توافقون عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٦)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما اوصت اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٧)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٨)

خطورة وانه بان الخلاص من هذه النقطة قد يكون من خلال قانون يعدل بعض النصوص الواردة في قانون النقابات من حيث النصاب. دولة رئيس المجلس: معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً دولة الرئيس، الحقيقة ان هذه المادة يثار الجدل حولها دائماً عند تأسيس أي جمعية او أي نقابة ويوضع نص لدعوة الهيئة العامة. كما نلاحظ النص ان الهيئة العامة تدعى وتنتشر الدعوة عادة وتصل الى الاعضاء بطرق مختلفة اما بالصحف او بواسطة البريد او بأي طريقة أخرى قانونية، ثم لا يحضر النصاب المطلوب فيؤجل الى موعد آخر ويعلن ايضاً للهيئة العامة وعندئذ تتعقد الهيئة العامة بمن حضر أي مهما كان عدد الحضور. الذي نريده من السؤال او من النقاش ان هناك قد يحضر عدد محدود ويتخذ قرارات وتعتبر هذه القرارات قرارات هيئة عامة وملزمة.

ما الذي نريد ان نعالجه؟ نريد ان نعالج موضوع الاعضاء الذين يقصرون في حضور جلسات الهيئة العامة ونحن نعلم ان المقصود اولى بالخسارة، المفرط اولى بالخسارة. ولذلك فانا بتقديري هذا النص عادل ومن حضر يستطيع ان يتخذ قرارات لان من لم يحضر هو مقصر بحق نقابته وبحق هيئته العامة واعتقد ان النص عادل وفي مكانه وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الوزير. معالي الدكتور جواد العناني

مجلس الاعيان



## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة (١٩)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة (٢٠)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٢٠)؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة (٢١)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة (٢٢)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

## السيد المقرر

المادة (٢٣)

## دولة رئيس المجلس

تفضل معالي ذوقان الهنداوي.

## السيد ذوقان الهنداوي

على المادة (٢٢) التعديل الذي ورد من مجلس النواب هو الاستعاضة بعبارة (أمين السر) بدل من (أمين سر النقابة).

الحقيقة في التعريفات وأريد ان استوضح من

معالي المقرر في التعريفات التي وردت في القانون، لم يرد تعريف لا لأمين سر النقابة ولا لأمين السر وعادة عندما لا يرد تعريف محدد ضمن التعريفات التعبير اللغوي نفسه للكلمة هو الذي يدل عليها، يا ترى في هذا القانون في هذه المادة (٢٢) عندما التعديل حذف امين سر النقابة واستبدله بكلمة امين سر ما هو المقصود بامين السر؟

هل هو امين سر النقابة؟ ام امين سر المجلس؟ لم يرد اي شرح او تفسير لهذا المصطلح هل هو امين سر النقابة ام امين سر المجلس.

لذلك عندما كان في القانون كما ورد من الحكومة امين سر النقابة كانت الكلمة واضحة وفي محلها لانه لم يرد لها او المصطلح لم يرد لها تعريف ضمن التعريفات.

لذلك يمكن التعديل الذي ورد من مجلس النواب اوقع الاشكالية في تفسير المصطلح بالنسبة لامانة السر او لامين السر وشكراً.

## دولة رئيس المجلس : معالي المقرر

## السيد المقرر

دولة الرئيس مع ان العبارة بشكلها السابق كانت اكثر وضوحاً الا ان حذف كلمة النقابة في اعتقادي لا يغير شيئاً لان دلالة النص ومآله يؤدي الى اعتباره امين السر هو اميناً لأمين السر النقابة. وبالتالي لا اعتقد ان في مثل هذا الحدث ما يوجب التوقف عنده ومحاولة اعادة النص الى ما قدم من قبل الحكومة، وحيث ان هذه

الملاحظة لا تمس بالجوهري فأنني ارجو الموافقة عليها.

دولة رئيس المجلس : معالي السيد ذوقان الهنداوي

دولة الرئيس يجري التعديل على هذا المصطلح في جميع مواد القانون، الحقيقة في مواد أخرى بقيت امين سر النقابة في صفحة (٢٦) السطر الثالث بقي الذي صوت معه رئيس الاجتماع (ج): يتولى امين سر النقابة. اذن كان يجب ان تحذف ايضاً او تعدل بدل (امين سر النقابة) بـ (امين سر) حتى يكون كل القانون متناسق مع بعضه يعني ان لا نحذفها في مادة ونثبتها في مادة أخرى اذا كان المعنى واضح مثل ما تفضل معالي المقرر وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

## معالي المقرر

## السيد المقرر

مع ان التناسق في الصياغة في كل المواد هو امر مطلوب الا ان هنالك صعوبة عملية كانت وراء عدم التصدي لهذه النقطة بالذات وهي الرغبة في عدم اعادة القانون لمجلس النواب لخطأ معين او لتوضيح محدد. ولذلك مرة أخرى ارجو تجاوز هذه النقطة وبخاصة ان كلمة اميناً لأمين السر النقابة او اميناً للسر مفهومة مآلاً انها تعني امين سر النقابة وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

شكراً معالي ابو محمد بعد هذا التوضيح وما

ذكر شرحاً هل يوافق المجلس الكريم على هذه

المادة بعد هذا التوضيح؟

معالي السيدة نائلة الرشدان

السيدة نائلة الرشدان



في تعريف المجلس جاء المجلس: مجلس النقابة يعني اذا تركناها معروف انه امين السر سيكون للنقابة لو لم نذكر كلمة النقابة، لانه في التعريف في الصفحة الثانية المجلس: مجلس النقابة.

## دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

## السيد ذوقان الهنداوي

لي ملاحظة في هذه المادة ليس على نفس النقطة دولة الرئيس، المادة (٢٢) نقطة أخرى: ينتخب المجلس من بين اعضائه في اول اجتماع له ثلاث اشخاص نائباً للنقيب، امين سر للنقابة وامين الصندوق فيها، ثم قال: ونائباً لكل منهما. لكل ممن؟ لكل منهما اثنين مع انه نحن نتجهل ثلاث هناك نائب للنقيب واميناً للسر واميناً للصندوق ثم قال ونائباً لكل منهما، العبارة التي

مكتبة المجلس



سيقتها ثلاث اشخاص وليس شخصين. شكراً  
دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس  
معالي المقرر  
السيد المقرر

سيدي واضح من الصياغة ان لكل منهما  
تتصرف الى الاسمين او الوظائفين الاخيرتين  
بدلالة القرب منهما ولا تتصرف الى ما قبلهما  
لذلك اعتقد ان العبارة مفهومة ووافية بالنتيجة مع  
انها ليست في مستوى الكمال وارجو الموافقة  
عليها سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس  
معالي السيد جودت السبول  
السيد جودت السبول

يا سيدي بحل الاشكال واعتقد ان الخطأ خطأ  
مطبعي (ونائب لكل منهم) وينتهي الاشكال.

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر  
السيد المقرر

إذا سمحت سيدي لانه في نائباً للنقيب ليس نائب  
النائب، نائب لامين السر ونائب لامين الصندوق  
فقط هذا هو المطلوب اما نائباً للنقيب فقد افردت  
وليس هناك اشكال.

دولة رئيس المجلس  
معالي الدكتور معن ابونوار.

الدكتور معن ابونوار



يا سيدي اقترح وضع فاصلة بعد نائباً للنقيب،  
فاصلة صغيرة ثم تستمر، ربما سقطت.

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم على المادة كما وردت  
من اللجنة القانونية؟ موافقة وشكراً.  
السيد المقرر  
المادة (٢٣)

دولة رئيس المجلس : معالي ذوقان الهنداوي  
السيد ذوقان الهنداوي

جاء اذا قررت المحكمة بطلان انتخاب اقل من  
نصف اعضاء المجلس بمن فيهم النقيب. هل  
يعني هذا اشتراط بان النقيب يجب ان يكون من  
بين نصف اعضاء المجلس الاقل، يعني التي  
المحكمة تقرر بطلانها حتى تفصل هذه المادة.  
يعني هل يشترط في تفعيل هذه المادة ان يكون  
من بين اقل من نصف اعضاء المجلس التي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها كما اوصت اللجنة؟  
موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٦)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٧)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٨)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٩)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٠)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣١)

دولة رئيس المجلس

المادة (٣١) معروضة على المجلس الكريم؟

موافقة.

المحكمة تحكم ببطلانه حتى تفعل هذه المادة،  
يعني لماذا اشترط بما فيها كلمة نقيب، الحقيقة  
يشعر الانسان ان فيها تزويد (بمن فيها النقيب)  
يعني اذا قررت المحكمة بطلان انتخاب اقل من  
نصف اعضاء المجلس سواء كان فيهم نقيب او  
لم يكن فيهم نقيب تفعل المادة يعني الحكم لمثل  
هذه المادة يصير ويمشي.

لكن اذا وضعت كلمة بما فيهم النقيب يصبح  
يستثنى منها اذا كان النقيب غير موجود من بين  
اعضاء نصف المجلس لا تفعل هذه المادة ولا  
يسري حكمها ايضاً استفسار من معالي المقرر.

السيد المقرر

يا سيدي تعني هذه المادة انها تتصرف لاحالة  
بطلان اقل من نصف اعضاء المجلس سواء كان  
من بينهم النقيب لكي يقال حتى ولو كان النقيب  
من بينهم. ولذلك فان اقل من نصف اعضاء  
المجلس تتصرف الى هذا الاقل من النصف دون  
ان يكون النقيب من بينهم سواء وجد او لم يوجد  
ينصرف نفس الحكم على الحالتين. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٢٣)؟

شكراً، موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٤)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٥)

شكراً معالي المقرر

السيد المقرر

المادة (٣٢)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٣)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٤)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٥)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٦)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٧)

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

الفقرة (ب) في المادة (٣٧) صفحة (٤١) مجلس

النوابه اضائف عبارة (اذا كان ذلك ضرورياً):

ان تبرزنة العضو من تهمة جزائية لا تحول دون

اتخاذ الاجراءات التأديبية في حقه من قبل المجلس، اضاف (اذا كان ذلك ضرورياً) ما هو الشيء المفيد لهذا التعديل في اضافته لهذه المادة؟ سؤال رقم (١) سؤال رقم (٢) من الذي يقرر الضرورة اذا كان ذلك ضرورياً؟ يعني المادة كما وردت في القانون الاصلي الا تكفي بالنسبة للمطلوب في هذه المادة في المادة (ب). يعني اضافة (اذا كان ذلك ضرورياً) ما هو الداعي له وسببه وما الفائدة منه؟

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

السيد المقرر

دولة الرئيس انا اوافق معالي ابو محمد على ملاحظته واعتقد ان هذه الاضافة هي من قبيل التزيد ومع انه من المفترض من المشروع ان لا تزد الا انا لواجه دائماً بعبارات تتوخى بمزيد من الايضاح فيما لا يكون هنالك حاجة لمثل هذا الايضاح، وما ورد في هذه الاضافة هو من هذا القبيل فارجو ان تقبل بها علماً بانها لا تصنيف حكماً جديداً وشكراً.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣٧) كما اوصت اللجنة القانونية؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٨)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٩)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٠)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤١)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٢)

دولة رئيس المجلس

المادة (٤٢) هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٣)

دولة رئيس المجلس

موافقون.

السيد المقرر

المادة (٤٤)

دولة رئيس المجلس

هل توافقون عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٥)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٦)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٧)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٨)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٤٩)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٥٠)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٥١)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٥٢)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس  
المادة (٥٣) وهي الأخي  
المجلس الكريم. موافقة.

القانون بمجملته هل يوافق المجلس الكريم عليه  
كما جاء في توصية اللجنة القانونية وكما جاء  
من النواب؟ موافقة، شكراً.  
(وهذا هو قانون نقابة الفنانين لسنة ١٩٩٤)  
كما أقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام  
المراسيم الدستورية عليه).



المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس الاعيان

الرقم م/٤٥/٨١  
التاريخ ١٤٦٠ / رمضان / ١٤١٥  
الوالق ١٤٦٠ / ٤ / ١٩٩٧ م

دولة رئيس الوزراء الألفخم

اشاره إلى كتاب بولتك رقم ن ق ١٧٥ تاريخ  
١٩٩٥/١/٤ .

قرر مجلس الأعيان في جلسته السابعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ الموافقة على (مشروع قانون نقابة الفنانين لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٣، ١٧، ٢٠، ٢٤/٣/١٩٩٦ بالشكل المعدل المذكور. أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه وبصيغته النهائية راجياً التفضل بإتمام المراسيم الدستورية عليه.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

مکتبہ اسلامیہ

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧  
قانون نقابة الفنانين

## المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون نقابة الفنانين لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

## المادة (٢)

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الثقافة

الوزير : وزير الثقافة

النقابة : نقابة الفنانين المؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون

النقيب : نقيب الفنانين

المجلس : مجلس النقابة

المهنة : إحدى المهن المشمولة بأحكام هذا القانون

الفنان : كل شخص مرخص له بمزاولة المهنة

العضو : الشخص العامل المسجل في النقابة وفق أحكام هذا القانون

## المادة (٣)

١ - تؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة الفنانين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها وأهدافها، وأن تقاضي وتقاضي ولها أن توكل عنها أي محام في الإجراءات القضائية والقانونية.

ب- يكون المركز الرئيسي للنقابة في مدينة عمان، ولها أن تنشئ فروعاً لها في أي مدينة أخرى في المملكة بقرار من المجلس.

## المادة (٤)

تعمل النقابة على تحقيق الأهداف التالية :

أ- نشر رسالة الفن والتعريف بها والعمل على تنمية القيم المعتمدة من الحضارة العربية الإسلامية.

ب- تشييط الحركة الفنية في المملكة وتطويرها لتكون رافداً من روافد الحركة الفنية العربية والعالمية، والتعاون مع الهيئات الرسمية والخاصة المعنية بالفنون.

ج - رفع مستوى ممارسة المهنة وضمان حرية الفنان في أداء رسالته والاستمرار فيها.

د- المساهمة في الندوات والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات والدراسات والبحوث في المجالات الفنية والثقافية داخل المملكة وخارجها.

هـ- الانفتاح على الثقافات العالمية والمشاركة في الفعاليات الفنية والثقافية التي تقوم بها الهيئات الأخرى داخل المملكة وخارجها.

و- تهيئة المناخ الثقافي المناسب لإبراز مواهب المبدعين في ميادين الفن المختلفة والعمل على رفع كفاءاتهم فيها.

ز- رعاية مصالح النقابة وأعضائها، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للأعضاء وتوفير الرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم، ورعاية القاصرين من أولادهم بعد الوفاة، وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة لدى النقابة.

ح- تأسيس صندوق تقاعد لأعضاء النقابة، يضمن للعضو راتباً تقاعدياً دون أن يؤثر ذلك على حقه في تقاضي أي راتب تقاعدي آخر.

مكتبة المجلس



## المادة (٥)

أ- تتكون النقابة من الأعضاء الممارسين للمهن التالية:-

١. مهنة التمثيل.

٢. مهنة الإخراج

٣. مهنة العزف والغناء.

٤. مهنة للحنين والتأليف الموسيقي.

٥. المهن الفنية التقنية للفنون الدرامية.

٦. أي مهنة أخرى يقرر مجلس الوزراء اضافتها وذلك بناء على تنسيب الوزير وتوصية المجلس.

ب- تحدد الشعب التي تتضمنها أي مهنة من المهن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المجلس.

## المادة (٦)

يشترط للحصول على العضوية في النقابة ما يلي:-

أ- أن يكون مقدم الطلب أردنياً ومقيماً في المملكة.

ب- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة ميلادية.

ج- أن لا يكون محكوماً بجناية أو بجرime أخلاقية أو بمقوية تأديبية لأسباب تمس الشرف والكرامة.

د- أن يكون حاصلاً على شهادة علمية في إحدى المهن من أحد المعاهد الفنية المعترف بها من قبل الجهات الرسمية المختصة أو أن يكون قد اكتسب خبرة عملية في مجال المهنة شريطة أن يثبت هذه الخبرة بالبيانات التي يقتنع بها المجلس أو يطلبها بناء على قرار لجنة العضوية في النقابة.

## المادة (٧)

أ- يقدم طلب العضوية الى النقابة مرفقاً بالوثائق والمستندات المثبتة لشروط العضوية المقررة.

ب- يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه وللجلسة الموافقة على الطلب أو رفضه بقرار معلل.

ج- يبلغ قرار المجلس للوزير ولطالب العضوية، ويعلق على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفروعها.

د- يسجل العضو الذي يوافق المجلس على قبوله في سجل الأعضاء وتصدر له شهادة تسجيل بعد أن يدفع رسم التسجيل ورسم الاشتراك السنوي المقررين.

هـ- يحق لمقدم الطلب الذي قرر المجلس رفضه الطعن في القرار لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه اليه، كما يحق لأي شخص ذي مصلحة الطعن في قرار المجلس بقبول عضوية أي شخص في النقابة لدى تلك المحكمة بمن في ذلك الوزير أو من ينيبه أو أي عضو في النقابة.

و- إذا رفض الطلب من النقابة لعدم توفر أي شرط من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون فإن ذلك لا يحول دون تقديم طلب جديد عند زوال الأسباب التي أدت الى الرفض.

## المادة (٨)

تنتهي العضوية في النقابة في أي من الحالات الآتية:-

أ- إذا طلب العضو ذلك خطياً.

ب- إذا فقد أي شرط من شروط العضوية وتنتهي العضوية في هذه الحالة بقرار من المجلس.

ج- إذا صدر قرار تأديبي من المجلس بشطب اسمه.

د- إذا تخلف عن دفع الرسوم السنوية والعوائد المالية المتحققة عليه للنقابة لمدة سنة وتختلف عن دفعها خلال المهلة التي حددها له المجلس وتعتبر عضويته

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١



في النقابة ملغاة حكماً اذا تخلف عن تسديد تلك الالتزامات مضافاً اليها (١٠٠٪) منها خلال سنة من انتهاء تلك المهلة.

#### المادة (٩)

تنظم النقابة سجلاً للأعضاء وسجلاً للأعضاء المؤازرين وأي سجل آخر يقرره المجلس.

#### المادة (١٠)

تتألف الهيئة العامة للنقابة من الأعضاء المسجلين فيها المسددين للرسوم والالتزامات المالية المترتبة عليهم.

#### المادة (١١)

تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام الآتية:-

- أ- اقرار مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة التي يقترحها المجلس.
- ب- اقرار مشروع الميزانية السنوية وتصديق الحسابات السنوية الختامية للنقابة.
- ج- مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه.
- د- تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة وتحديد أتعابه.
- هـ- انتخاب النقيب وأعضاء المجلس.
- و- دراسة الأمور الأخرى التي تقدم إليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها، ومناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

#### المادة (١٢)

- أ- تدعى الهيئة العامة لمعد اجتماع سنوي عادي في الموعد الذي يحدده المجلس خلال شهر آذار.
- ب- للهيئة العامة عقد اجتماع غير عادي أو أكثر خلال السنة اذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس لمناقشة أمور معينة أو بناء على طلب من عدد لا يقل عن خمس الأعضاء المسددين للرسوم والالتزامات المالية المترتبة عليهم على أن يبيدوا في الطلب الأمور التي يراد من الهيئة العامة مناقشتها في اجتماعها غير العادي وتدرج تلك الأمور في كتاب الدعوة ولا يجوز عرض أو مناقشة غيرها في الاجتماع.

#### المادة (١٣)

- أ- يترتب على المجلس توجيه الدعوة للهيئة العامة للاجتماع وذلك بنشرها في واحدة أو أكثر من الصحف اليومية المحلية قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع سواء كان علانياً أو غير عادي على أن ترسل نسخة من الدعوة الى كل عضو في الهيئة العامة.
- ب- يرأس النقيب أو نائبه في حالة غيابه اجتماعات الهيئة العامة للنقابة وفي حالة غيابهما يتولى رئاسة الاجتماع أمين السر ويتم تبليغ الوزارة باجتماعات الهيئة العامة وللوزير أو من ينتدبه حضور الاجتماع.

#### المادة (١٤)

- أ- يكون أي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونياً اذا حضرته الاكثية المطلقة من اعضائها المسددين للرسوم والالتزامات المالية المترتبة عليهم قبل سبعة ايام على الأقل من موعد الاجتماع. فلذا لم يكتمل هذا اللصاف بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد لبدء اجتماع الهيئة العامة العادي فتدعى لمعد لاجتماع اخر بعد مدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوماً ويكون الاجتماع الثاني قانوني بأي عدد يحضره من الأعضاء.

محضر الجلسة السابعة الملعقة في ١٩٩٧/٢/١

- ب- يلغى الاجتماع غير العادي الذي تدعى اليه الهيئة العامة اذا لم يتوفر له النصاب القانوني بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد لعقد.
- ج- تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الأمور التي تعرض عليها بالإجماع أو بأكثرية اصوات الحاضرين من أعضائها على أن لا يشترك رئيس الاجتماع في التصويت الا لغاية الترشيح في حالة تساوي الأصوات.
- د- تدون قرارات الهيئة العامة في سجل خاص يحفظ في النقابة ويوقعها رئيس الاجتماع وأمين سر النقابة.

## المادة (١٥)

يتألف المجلس من النقيب وعضوين اثنين عن كل مهنة ويتم انتخابهم جميعاً وفقاً لأحكام هذا القانون وتكون مدة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه.

## المادة (١٦)

- أ- يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقياً ما يلي:-
١. أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية.
  ٢. أن يكون عضواً قد مارس إحدى المهن المنصوص عليها في هذا القانون لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
  ٣. أن لا يكون موظفاً في إحدى الوزارات أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة.
- ب- لا يجوز انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين.
- ج- يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه لعضوية المجلس:-
١. أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
  ٢. أن يكون عضواً مارس المهنة التي يرشح عنها لعضوية المجلس مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- د- يشترط في كل من النقيب وعضو المجلس أن لا يكون قد أدين بجناية أو جنحة مخلة بالشرف ولم يرد اليه اعتباره.

## المادة (١٧)

- أ- يفتح باب الترشيح لمركز النقيب وعضوية المجلس قبل خمسة عشر يوماً من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة العادي في السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها، ويفلق قبل ثلاثة أيام من ذلك الموعد، ويقدم طلب الترشيح الى المجلس خطياً من قبل المرشح بالذات مقابل إشعار موقع من أمين سر النقابة أو من قبل من يفوضه المجلس بذلك من العاملين فيها، وتعلن أسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفي فروعها في اليوم التالي ليوم انتهاء مدة الترشيح.
- ب- اذا لم يتوفر العدد الكافي من المرشحين عن أي مهنة، فيحق للهيئة العامة خلال انعقاد الاجتماع إكمال العدد بالانتخاب ذلك العدد من أعضائها لعضوية المجلس وذلك بغض النظر عن المهن التي ينتمي اليها من يتم انتخابه في هذه الحالة.

## المادة (١٨)

- أ- تنتخب الهيئة العامة في اجتماعها الذي تجري فيه الانتخابات لجنة من خمسة أعضاء من غير المرشحين للانتخابات وتنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها.
- ب- تتولى اللجنة القيام بإجراءات انتخاب النقيب وأعضاء المجلس بما في ذلك توزيع اوراق الاقتراع على الأعضاء وجمعها وفرز الأصوات وعلان نتائج الانتخاب وتنظيم محضر بأعمالها ولها في سياق القيام بمهامها الاستعانة بلجنة فرعية أو أكثر تؤلف كل منها من أعضاء الهيئة العامة غير المرشحين لمساعدتها في فرز الأصوات وذلك تحت إشرافها المباشر.
- ج- تفصل لجنة الانتخاب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في الاعتراضات التي تقدم اليها أثناء الانتخابات سواء أكانت على اوراق الاقتراع أم على أي من الإجراءات الأخرى للانتخاب ولها رفض أو قبول أي ورقة اذا تبين لها أن هناك اسباباً تبرر ذلك وتصدر اللجنة قرارها بالإجماع أو

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

بالاكثرية، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس اللجنة قد صوت معه.

د- يرسل المجلس المنتخب نسخة من محضر أعمال الهيئة العامة الى الوزير.

#### المادة (١٩)

أ- يجري انتخاب كل من النقيب وأعضاء المجلس بالاقتراع السري في آن واحد، وعلى ورقتين مستقلتين وفقاً لل نموذج المقرر على أن تكون كل ورقة مهمورة بختم النقابة وتوقيع رئيس لجنة الانتخاب، وتعتبر باطلة أي ورقة اقتراع لا تتوافر فيها هذه الشروط.

ب- يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح له على الاكثرية المطلقة لأصوات الحاضرين من أعضاء الهيئة العامة، وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الاكثرية لأول مرة، فيعاد الاقتراع على انتخابه في الاجتماع ذاته بين المرشحين اللذين حازا على أعلى الأصوات، ويعتبر الفائز بالمركز في هذه الحالة من يحصل من المرشحين له على الاكثرية النسبية.

ج- أما أعضاء المجلس فيتم انتخاب كل منهم بالاكثرية النسبية من الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات بين اثنين فأكثر من المرشحين المطلوب انتخابهما عضوين عن أي مهنة في المجلس فيتم انتخابهما بالقرعة التي تجريها لجنة الانتخاب بين أولئك المرشحين.

د- إذا لم يتقدم لمركز النقيب إلا مرشح واحد اعتبر هذا المرشح فائزاً بالمركز وإذا لم يتقدم إلا مرشحان عن أي مهنة لعضوية المجلس اعتبروا فائزين بالتزكية.

#### المادة (٢٠)

أ- يمارس العضو حق الاقتراع في الانتخابات بنفسه ولا يجوز له إدراج أي ملاحظة أو إشارة على ورقة الاقتراع تدل على شخصيته بهذا في ذلك اسمه أو

توقيعه أو أي رمز يعرف به أو كنية اشتهر بها وذلك تحت طائلة بطلان ورقة الاقتراع.

ب- تعتبر ورقة الاقتراع باطلة إذا تضمنت أي كلمة أو عبارة أو إشارة غير لائقة اخلاقياً أو كانت تتطوي على ما يمس كرامة الانسان أو شرف المهنة وللجنة الانتخاب اخراج الورقة في هذه الحالة من نطاق السرية والطلب من المجلس التحقيق مع العضو الذي قدمها واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقه.

ج- إذا أدرج في ورقة الاقتراع من أسماء المرشحين ما يزيد على العدد المطلوب الذي يجب انتخابه منهم لأي مهنة، فيؤخذ هذا العدد حسب تسلسل الأسماء من بداية الورقة ويهمل ما زاد عليه.

د- تحفظ اوراق الاقتراع في النقابة، ويتم ائلافها بقرار من المجلس بعد ثلاثة اشهر من تاريخ اجراء الانتخابات التي تمت بموجبها.

#### المادة (٢١)

تحدد الاجراءات والأمور التنظيمية الأخرى المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وانتخابات المجلس بموجب تعليمات تصدرها الهيئة العامة بناء على تسيب المجلس، على أن لا تخالف أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو تتعارض معها.

#### المادة (٢٢)

ينتخب المجلس من بين أعضائه في أول اجتماع له نائباً للنقيب وأميناً للسر وأميناً للصندوق ونائباً لكل منهما، وله أن يولف من بين أعضائه أو من أعضاء الهيئة العامة عند الحاجة أي لجان للاستعانة بها في إدارة شؤون النقابة وتسيير أعمالها وذلك في حدود المهام التي يكلفها المجلس بها.

#### المادة (٢٣)

أ- للوزير ولكل عضو من الأعضاء الماملين في النقابة حق الطعن في قانونية الانتخابات لدى محكمة العدل العليا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجرائها.

محكمة العدل العليا

ب- اذا قررت المحكمة بطلان الانتخابات كلياً أو بطلان انتخاب أكثرية أعضاء المجلس يدعو الوزير الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار لإعادة الانتخابات حسب ما يقضيه مضمون القرار.

ج- اذا قررت المحكمة بطلان انتخاب أقل من نصف أعضاء المجلس بمن فيهم النقيب فيعتبر المجلس قائماً ويدعو المجلس الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب الأشخاص الذين شغرت مراكزهم بموجب قرار المحكمة بمن فيهم النقيب وذلك خلال ثلاثين يوماً من صدور قرار المحكمة.

د- يعتبر ما اتخذته المجلس من إجراءات قبل صدور قرار المحكمة ببطلان انتخابه قانونياً من جميع الوجوه.

#### المادة (٢٤)

يتولى النقيب رئاسة المجلس وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها ويمثل النقابة لدى الجهات المحلية والأجنبية والإقليمية والدولية، ويقوم نائبه بممارسة جميع مهامه وصلاحياته عند غيابه.

#### المادة (٢٥)

أ- يعقد المجلس اجتماعات دورية في المواعيد التي يحددها بدعوة من النقيب أو نائبه في حالة غيابه، وللمجلس عقد اجتماعات غير عادية اذا اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على أن يبينوا في طلبهم الأمور التي يرغبون بحثها في الاجتماع.

ب- يكون اجتماع المجلس قانونياً اذا حضره ثلثا أعضائه على الأقل على أن يكون النقيب أو نائبه في حالة غيابه من بينهم ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع أو بالأكثرية وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوتت له أغلبية رئيس الاجتماع.

ج- يتولى أمين سر النقابة الاشراف على اعداد جدول اعمال اجتماعات المجلس وتدوين القرارات التي اتخذت فيها في السجلات الخاصة بها وتقديمها للتوقيع من النقيب ومن الأعضاء الذين حضروا تلك الاجتماعات.

#### المادة (٢٦)

يتولى المجلس الصلاحيات والمهام التالية:-

- أ- إدارة شؤون النقابة الادارية والمالية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وتحصيل الرسوم والواردات الأخرى المستحقة للنقابة وإدارة أموالها وموجوداتها واستثماراتها.
- ب- النظر في طلبات الانتساب لعضوية النقابة وإصدار القرارات بشأنها.
- ج- قبول أعضاء مؤزارين في النقابة وتحدد شروط تسجيلهم وسائر الأمور المتعلقة بهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.
- د- إعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وللصناديق وسائر الجهات والمنشآت التابعة لها وتقديمها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة.
- هـ- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة ورفعها إلى الوزير بعد إقرارها من الهيئة العامة.
- و- دعوة الهيئة العامة إلى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.
- ز- المحافظة على آداب المهنة وقواعدها والدفاع عن حقوق النقابة ومصالحها وحقوق الأعضاء وكرامتهم وسائر العاملين فيها.
- ح- اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الأعضاء وفقاً لأحكام هذا القانون، والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ط- الفصل في الخلافات المهنية التي تقع بين أعضاء النقابة والمشاركة في حل المنازعات المهنية بين الأعضاء من جهة والغير من جهة أخرى.
- ي- القيام بأي مهام أو صلاحيات أخرى ينص هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه على أنها من مهام المجلس وصلاحياته.



## المادة (٢٧)

يتولى المجلس ما يلي وذلك بموجب تعليمات يصدرها:

- أ - تنظيم الشؤون المتعلقة بالموظفين والمستخدمين في النقابة بما في ذلك تعيينهم وتحديد رواتبهم وسائر حقوقهم المالية وبيان واجباتهم وانهاء خدماتهم والتعاقد مع الخبراء والمستشارين بالشروط التي يراها المجلس محققة لأهداف النقابة ومصلحتها.
- ب - توفير لوازم النقابة والقيام بالأشغال التي تحتاج إليها وإقامة المشاريع الانشائية.
- ج - التصرف بالأموال المنقولة التي لا تحتاج إليها النقابة ببيعها أو مبادلتها أو هبتها أو التبرع بها للهيئات والمؤسسات ذات الأهداف والغايات الانسانية.

## المادة (٢٨) لا يجوز للمجلس :-

- أ - قبول أي هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى أيًا كان نوعها أو صورتها من أي جهة غير أردنية إلا بموافقة مجلس الوزراء.
- ب - التصرف بأي طريقة من الطرق بالأموال غير المنقولة التي تملكها النقابة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة إذا كان من شأن ذلك التصرف إخراج المال غير المنقول من ملكية النقابة.
- ج - تأجير أي من الأموال غير المنقولة للنقابة أو التعاقد مع الغير لاستغلالها بأي صورة لمدة تزيد على خمس سنوات إلا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة.

## المادة (٢٩)

يفقد كل من النقيب والمضرم في المجلس مركزه في أي من الحالات التالية :-

- أ - الاستقالة
- ب - الوفاة

- ج - إذا فقد أيًا من شروط العضوية التي تؤهله ليكون نقيباً أو عضواً في المجلس أو ثبت للمجلس أن أيًا من تلك الشروط لم تكن متوفرة عند انتخابه ويعطى المجلس فقد كل منهما لمركزه فيه.
- د - إذا تخلف عن حضور ثلاث اجتماعات متوالية أو سبع اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله المجلس ويفقد كل منهما مركزه بقرار يصدره المجلس.

## المادة (٣٠)

- أ - إذا شغل مركز النقيب لأي سبب من الأسباب يتولى نائبه القيام بأعماله على أن تنتخب الهيئة العامة خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً من شغور المركز نقيباً للمدة المتبقية من ولاية المجلس إذا كانت أكثر من ستة أشهر.
- ب - إذا شغل مركز نائب النقيب أو أمين سر النقابة أو أمين الصندوق أو أي من نائبيهما لأي سبب من الأسباب، فينتخب المجلس من بين أعضائه من يحل محل أي منهم.
- ج - إذا شغل مركز عضو في المجلس لأي سبب من الأسباب بما في ذلك انتخاب أي عضو ليقوم بأعمال النقيب خلال المدة المتبقية من ولاية المجلس وذلك على الوجه المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة فيصبح المرشح من نفس المهنة الذي كان قد نال أكثر الأصوات بعد المرشحين اللذين فازا بالانتخابات عضواً في المجلس ويبلغه النقيب بذلك خلال سبعة أيام من شغور المركز ويدعوه إلى حضور اجتماعات المجلس.

## المادة (٣١)

- أ - إذا تعذر ملء المركز الشاغر لأي عضو في المجلس بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٣٠) من هذا القانون فيختار المجلس أحد أعضاء الهيئة العامة ممن تنطبق عليه شروط العضوية في المجلس ليحل محل العضو الذي شغل مركزه، على أن يكون من ممارسي المهنة نفسها.

محضر الجلسة السابعة



ب- إذا شغرت مراكز أكثر من نصف أعضاء المجلس لأي سبب من الأسباب في وقت واحد، فيدعو الوزير الهيئة العامة إلى اجتماع غير علني خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ شغور تلك المراكز لانتخاب مجلس جديد.

## المادة (٣٧)

إذا لم تتمكن الهيئة العامة من عقد أي اجتماع من الاجتماعات التي دُعيت إليها لانتخاب المجلس لأي سبب يقبله الوزير، فيستمر المجلس في القيام بمهامه وأعماله وممارسة صلاحياته إلى أن تتمكن الهيئة العامة من الاجتماع لانتخاب مجلس جديد.

## المادة (٣٨)

يترتب على العضو الالتزام بقواعد وآداب المهنة ويجب عليه في سياق ممارستها أن يقيم علاقته مع زملائه ومع المواطنين وأصحاب العمل، على أسس من الصدق والأمانة والتعاون والاحترام والالتزام بالالتزامات والعقود التي يبرمها مع الغير وتحقيقاً لذلك يحظر عليه الإقدام على ما يلي :-

أ- مخالفة قانون النقابة وأنظمتها والتعليمات والقرارات التي تصدر بموجبها وسائر التشريعات المعمول بها.

ب- ممارسة أي عمل آخر غير أعمال المهنة بما في ذلك الأعمال التجارية التي لا تدخل في نطاق المهنة إلا بموافقة المجلس.

ج- القيام بأي عمل أو تصرف يتنافى مع كرامة المهنة أو يلحق أي ضرر أو لذي مادي أو معنوي بالنقابة وبالأعضاء فيها.

د- الطعن أو التشهير بأي من زملائه أو الدخول في منافسات غير شريفة معهم.

هـ- الإخلال بالواجبات والالتزامات التي تفرضها عليه العقود التي يرتبط بها للقيام بمهنته.

و- إكشاف الأسرار والمعلومات التي يطلع عليها بحكم مهنته أو في نطاق ممارسته لها إلا في الأحوال التي يوجبها القانون.

ز- الإعلان عن نفسه بصورة تخالف مهنته أو تتطوي على مخالفة للحقيقة.

## المادة (٣٩)

أ- إذا أخل العضو أو قصر في أداء واجباته المهنية المبينة في هذا القانون أو في أي نظام صادر بمقتضاه، أو أقدم على أي عمل أو تصرف ينال من شرف المهنة أو يتنافى مع أخلاقياتها يعرض نفسه لإحدى العقوبات التأديبية التالية:

١ - التنبيه

٢ - الإنذار

٣ - الإنذار النهائي

٤ - المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

٥ - شطب عضويته من النقابة، ومنعه نهائياً من ممارسة المهنة، ويبلغ قرار الشطب للجهات المعنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره.

ب- لا يجوز للعضو الممنوع من ممارسة المهنة خلال مدة منعه من ممارستها القيام بأي عمل يدخل ضمن أعمال المهنة على أن يبقى طيلة هذه المدة خاضعاً لأحكام هذا القانون ولا تحسب مدة المنع من مدة ممارسة المهنة التي يجب توليها للتشريع لمركز النقيب أو لعضوية المجلس.

## المادة (٣٥)

أ- ترفع الشكوى التأديبية إلى المجلس خطياً من قبل أي من الجهات التالية:

١- الوزير

٢- النقيب

٣- أحد الأعضاء في النقابة

٤- أي شخص آخر ذي مصلحة

ب- إذا قرر المجلس أن هناك ما يوجب النظر في الشكوى المقدمة إليه فيحيلها إلى لجنة التحقيق المشكلة بموجب الفقرة (ج) من هذه المادة التي يترتب عليها تبليغ نسخة من الشكوى إلى العضو المشتكى عليه الذي يحق له الرد عليها خطياً خلال المدة التي تحددها لجنة التحقيق.

مجلس الاعيان

ج- تشكل لجنة التحقيق في الشكاوى التأديبية من ثلاثة أعضاء من أعضاء الهيئة العامة يعين المجلس اثنين منهم، ويمين الوزير العضو الثالث ويشترط أن يكون كل منهم قد مارس مهنته لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويختار المجلس رئيساً لها من بينهم.

#### المادة (٣٦)

أ- تبدأ لجنة التحقيق النظر في الشكاوى بعد انقضاء المدة المحددة للرد عليها ويبلغ العضو المشتكى عليه للحضور أمامها في الموعد المحدد وله توكيل أي محام للدفاع عنه.

ب- تتبع لجنة التحقيق الاجراءات التي ترى فيها ضماناً لحقوق الدفاع وتأمين العدالة سواء حضر المشتكى عليه جلسات التحقيق أو تغيب عنها ولها استدعاء الشهود وسماع أقوالهم بعد القسم والاطلاع على سائر البيانات المتعلقة بالشكوى.

ج- يترتب على اللجنة إنهاء التحقيق في أي شكوى تأديبية أحيلت إليها ورفع نتائج أعمالها وتوصياتها بشأن الشكوى إلى المجلس خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إحالة القضية إليها، وللمجلس تمديد المدة التي يراها ضرورية لمتطلبات التحقيق بناء على طلب اللجنة.

د- ينظر المجلس في القضية التأديبية في جلسات سرية ويصدر قراره النهائي فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ رفع نتائج أعمال لجنة التحقيق وتوصياتها إليه وله نشر القرارات التأديبية التي يصدرها في أي شكوى.

هـ- تبلغ منكرات الحضور والأوراق وسائر القرارات التي يصدرها كل من المجلس ولجنة التحقيق بواسطة موظفي النقابة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس.

#### المادة (٣٧)

أ- يترتب على المجلس اتخاذ اجراءات تأديبية بحق العضو الذي يبدان بحكم قضائي قطعي في أي جناية مهما كان نوعها أو في جنحة أخلاقية أو مخلة بالشرف، ويعتبر ذلك الحكم بمثابة بيعة توجب ادانته من قبل المجلس وفرض العقوبة التأديبية المناسبة عليه مباشرة دون إحالته إلى لجنة التحقيق.

ب- إن تبرة العضو من تهمة جزائية لا تحول دون اتخاذا الاجراءات التأديبية بحقه من قبل المجلس إذا كان ذلك ضرورياً.

#### المادة (٣٨)

يكون القرار التأديبي النهائي خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

#### المادة (٣٩)

تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من السنة نفسها.

#### المادة (٤٠)

أ- تتألف واردات النقابة من المصادر التالية :

- ١- رسوم التسجيل في النقابة ورسوم اعادة التسجيل ورسوم اشتراك الأعضاء والأعضاء الموارزين السنوية ورسوم التصاريح.
- ٢- التبرعات والاعانات والهبات والمساعدات وسائر الموارد التي تحصل عليها النقابة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٣- ريع استثمار أموال النقابة.
- ٤- أي واردات أخرى تتلئ للنقابة بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

ب - تحدد مقادير الرسوم المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة، وكيفية فرضها وتحصيلها وحفظها وصرفها وتعديلها بموجب النظام الداخلي للنقابة. وإلى أن يصدر هذا النظام تطبق النقابة أحكام نظام رابطة الفنانين الأردنيين ونظام رابطة الموسيقيين الأردنيين فيما يتعلق بالرسوم على أن يعمل بهما لمدة لا تزيد على سنتين من تاريخ سريان هذا القانون.

#### المادة (٤١)

تستوفي النقابة وبموجب نظام يصدر لهذه الغاية نسبة من الدخل أو الأجر السنوي للفنانين الأفراد أو الفرق الفنية عند ممارستها للمهنة أو الأعمال المتصلة بها في الأردن بحيث لا تتجاوز :

- ٥ % من الأردنيين
- ١٥ % من العرب
- ٢٠ % من الأجانب

#### المادة (٤٢)

إذا قام الفنان بالتبرع بأداء المهنة في أي مجال من مجالاتها لصالح أي جهة في المملكة فإنه يترتب على تلك الجهة دفع الرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة لصندوق النقابة بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك حسب الأجر الذي يقرره المجلس في هذه الحالة للفنان كما لو كان العمل في هذه الحالة يمارسه الفنان مقابل أجر، ويستثنى من أحكام هذه المادة الأعمال الفنية التي تقدم تبرعاً لصالح الجهات الرسمية في المملكة أو تقدم بموافقة المجلس للهيئات الاجتماعية الخيرية فيها.

#### المادة (٤٣)

تسجل العقود المبرمة مع الفنانين الأفراد والفرق العربية والأجنبية الفنية لأداء المهنة في المملكة في السجل المخصص لذلك في النقابة.

#### المادة (٤٤)

تعفى النقابة من ضريبة المسقفات وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع الواردات على معاملاتها.

#### المادة (٤٥)

لا يحق لأي شخص من غير الأعضاء أو لأي فرقة فنية ممارسة المهنة في المملكة إلا بعد الحصول على تصريح خاص بذلك من الوزير أو من ينييه وحسب الشروط التي يحددها بناء على تنسيب المجلس ويستثنى من ذلك الفرق الفنية التابعة للوزارة أو لأي جهة رسمية أخرى وكل من يخالف ذلك يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف العقوبة قياساً على حددها الأعلى في حالة تكرار المخالفة.

#### المادة (٤٦)

كل من مارس المهنة بأي صورة من الصور خلال المدة التي منع خلالها من ممارستها بمقتضى قرار تأديبي يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وتضاعف هذه العقوبة إذا تكررت المخالفة.

#### المادة (٤٧)

إذا أقدم أي شخص على ممارسة المهنة بعد شطب عضويته من النقابة نهائياً بمقتضى أحكام هذا القانون فيعاقب من قبل المحكمة بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار وتضاعف هذه العقوبة قياساً على حددها الأعلى إذا تكررت المخالفة على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة إذا أدين بهذه الجريمة للمرة الثالثة وبأعلى عقوبة الحبس إذا كرر مخالفته لأكثر من ذلك.

مكتبة الأمانة العامة

## المادة (٤٨)

يلغى النظام الخاص بكل من رابطة الفنانين الأردنيين ورابطة الموسيقيين الأردنيين وتؤول إلى النقابة جميع الحقوق العائدة لهما والالتزامات المترتبة عليهما، على أن تراعى أحكام الفقرة (ب) من المادة (٤٠) من هذا القانون.

## المادة (٤٩)

يعتبر أعضاء الهيئة العامة في كل من رابطة الفنانين الأردنيين ورابطة الموسيقيين الأردنيين أعضاء في الهيئة العامة للنقابة، وتحسب مدة العضوية لكل شخص في كل من الرابطتين مدة عضوية له في النقابة ويشترط في ذلك أن يقدم الطلب المنصوص عليه في المادة (٧) من هذا القانون بتسجيله في النقابة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على أنه إذا تبين بعد هذه المدة أنه غير مستوف لأي شرط من شروط العضوية فتسقط عضويته حكماً ويبلغه المجلس ذلك.

## المادة (٥٠)

بعد سريان أحكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ثلاثة من أعضاء رابطة الفنانين الأردنيين ومثلهم من أعضاء رابطة الموسيقيين الأردنيين ممن شغلوا منصب الرئيس في كل من الرابطتين أو ممن أمضوا مدة لا تقل عن عشر سنوات في ممارسة المهنة وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة المنصوص عليها في هذا القانون لمدة تسعة أشهر تقوم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منها بدعوة الهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

## المادة (٥١)

لا تحل النقابة إلا بموافقة ثلثي أعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية أو بقرار قضائي إذا خرجت النقابة عن أهدافها وتؤول أموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها إلى الوزارة التي تتولى تصفيتها على أن يقتصر الانتفاع بها على الأعضاء.

## المادة (٥٢)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإسكان ونظام آداب المهنة وما يتعلق بالرسم لأعضائها والأعضاء المؤازرين.

## المادة (٥٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الأعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١



السيد الامين العام

ب- قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ

١٩٩٧/١/٢٥ بشأن:-

مشروع قانون مراقبة المصنفات المرئية  
والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٥.

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ

١٩٩٧/١/٢٥ برئاسة مقرر اللجنة معالي السيد

طاهر حكمت وبحضور اعضاء اللجنة اصحاب

المعالي والسعادة السادة :-

احمد الطراونة، سالم مساعدة، الدكتور

عبداللطيف عرييات، جودت السبول، احمد

العقالي، محمد عودة القرعان، نذير رشيد،

الدكتور كمال الشاعر.

امين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

اللجنة القانونية

لمجلس الاعيان

وحضر الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون  
البرلمانية السيد محمد الذويب وذلك للنظر في  
مشروع قانون مراقبة المصنفات المرئية  
والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٥ المحال اليها  
من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء التوصية  
اللازمة بشأنه.

وبعد المداولة والمناقشة في مواد مشروع  
القانون المذكور اعلاه، قررت اللجنة الموافقة  
عليه كما ورد من مجلس النواب.  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على  
قرارها هذا.

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥ قانون مراقبة

المصنفات المرئية والمسموعة وتداولها

اللجنة القانونية  
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١) - موافقة بعد: - قسطنطين عياد (١٩٩٥) والاستغاضة عنها بعبارة (سنة ١٩٩٧)	المادة (١): يسمى هذا القانون ( قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٥ ) ويعدل به بحث ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٢) - موافقة المطلع الوزارة الوزير المجلس	المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية ختمها وزنت في هذا القانون العاملي المخصصة لها أثناء إيداعها ذات القرينة على غير ذلك: الوزارة : وزارة الاصلاح. الوزير : وزير الاعلام. المجلس : مجلس مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة.

محضر الجلسة



قرار اللجنة	قرار مجلس التوقيب	المادة كما وردت في المشروع
<p>- للمصنف موافقه بعد اعلاسه وتوقيب تعريف الرئيس والمراقب بحيث يمتثلان بعد تعريف المجلس، وتعريف المصنف يلقى بعد تعريف (المراقب)</p> <p>- أراء التعديل التالي على تعريف المراقب:</p> <p>- شطب عبارة (المصنفات المرتبة والموسوعة) والاستعاضة عنها بكلمة (المصنف).</p> <p>- شطب كلمة (مخبري) والاستعاضة عنها بكلمة (مخبري).</p> <p>- إضافة تعريف جديد (عروض المصنف) وتوارد في المادة (٢) من المشروع ونقسه للمادة (٢) وبالمعنى التالي:-</p> <p>عروض المصنف: هو عرضه في مكان علم، أو دار مخصصة لعرض المصنفات، أو بيعه، أو تأليفه، أو ترزيه، أو تداربه، أو اعداده أو نقله كذا: أو</p>	<p>- للمصنف موافقه بعد اعلاسه وتوقيب تعريف الرئيس والمراقب بحيث يمتثلان بعد تعريف المجلس، وتعريف المصنف يلقى بعد تعريف (المراقب)</p> <p>- أراء التعديل التالي على تعريف المراقب:</p> <p>- شطب عبارة (المصنفات المرتبة والموسوعة) والاستعاضة عنها بكلمة (المصنف).</p> <p>- شطب كلمة (مخبري) والاستعاضة عنها بكلمة (مخبري).</p> <p>- إضافة تعريف جديد (عروض المصنف) وتوارد في المادة (٢) من المشروع ونقسه للمادة (٢) وبالمعنى التالي:-</p> <p>عروض المصنف: هو عرضه في مكان علم، أو دار مخصصة لعرض المصنفات، أو بيعه، أو تأليفه، أو ترزيه، أو تداربه، أو اعداده أو نقله كذا: أو</p>	<p>المادة كما وردت في المشروع</p> <p>كل مادة مرتبة أو مسوعة مسجلة على شرط أو اسطرقة أو بأي وسيلة أخرى.</p> <p>الرئيس: رئيس المجلس.</p> <p>المراقب: كل من تطلب به صلاحية مراقبة المصنفات المرتبة والموسوعة يعتمد إنجازها.</p> <p>المكان العلم: كل مكان يمكن طريق علم يؤكده الأخصا أو يباح الدرد به أو الدخول إليه في كل وقت وبغير قيد أو كان مقيدا بفتح مبلغ من القود وكل بناء أو مكان يستعمل لأي اجتماع أو حفل عومي أو ديني أو كسلة مكتوبة.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس التوقيب	المادة كما وردت في المشروع
<p>جزئيا لأي من هذه الفئات.</p> <p>- المكان العلم :- موافقه بعد:-</p> <p>- شطب كلمة (مخبري) والاستعاضة عنها بعبارة (مخبري) أو ساحة أو).</p> <p>- شطب كلمة (علم).</p> <p>- شطب كلمة (مخبري) والاستعاضة عنها بكلمة (مخبري).</p> <p>- شطب عبارة (وكل بناء أو مكان) والاستعاضة عنها بعبارة (أ).</p> <p>- شطب عبارة (عومي أو ديني أو كسلة مكتوبة) والاستعاضة عنها بكلمة (علم).</p> <p>المادة (٢) موافقه بعد:-</p> <p>أ- إضافة صياغتها لتصبح بالنص التالي:</p> <p>أ- يجوز لأي شخص أو جهة أو محل أو دار العرض أن يعرض أو يسمح بعرض أي مصنف علم يمكن مخصصه لعرض المصنفات وأن يكون المصنف الذي يعرضه مجزأ من المجلس.</p>	<p>جزئيا لأي من هذه الفئات.</p> <p>- المكان العلم :- موافقه بعد:-</p> <p>- شطب كلمة (مخبري) والاستعاضة عنها بعبارة (مخبري) أو ساحة أو).</p> <p>- شطب كلمة (علم).</p> <p>- شطب كلمة (مخبري) والاستعاضة عنها بكلمة (مخبري).</p> <p>- شطب عبارة (وكل بناء أو مكان) والاستعاضة عنها بعبارة (أ).</p> <p>- شطب عبارة (عومي أو ديني أو كسلة مكتوبة) والاستعاضة عنها بكلمة (علم).</p> <p>المادة (٢) موافقه بعد:-</p> <p>أ- إضافة صياغتها لتصبح بالنص التالي:</p> <p>أ- يجوز لأي شخص أو جهة أو محل أو دار العرض أن يعرض أو يسمح بعرض أي مصنف علم يمكن مخصصه لعرض المصنفات وأن يكون المصنف الذي يعرضه مجزأ من المجلس.</p>	<p>المادة (٢) لا يجوز لأي شخص أن يعرض في مكان علم أو يسمح بعرض أي مصنف ما لم يكن مخصصا له بذلك وكان المصنف مجزأ من قبل المجلس.</p>

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- شطب الفقر (ب) من المشروع واعادة ترقيم الفقرات بعده.	ج. موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح الفقر (ب) وشطب الحجرة التالية (ا) وتوحيدها او تدويرها والاستعانة عنها بجوار (ا) لاسماح بوضعها.	ب: يحظر على أي محل أو جهة أو دار للمرض أن يمرض في مكان علم أي مصنف، ما لم يكن مخصصا له يمرض المصنفات، وأن يكون المصنف الذي يمرضه مجازاً من المجلس.
المادة ٤- موافقة بعد:	أ. شطب عبارة (جلس لمرافقة المصنفات، يسمى مجلس مرافقة المصنفات للزنية والمسموعة) والامتناع عنه.	ج: يحظر على أي جهة تنتج المصنفات كتاباً أو جزيئاً داخل المملكة عرضها أو توزيعها أو تداولها ما لم تكن مجازة من المجلس.
المادة ٤- موافقة كما وردت من مجلس النواب	ب. شطب الفقر (ب) واعادة ترقيم الفقرات بحيث تصبح للمادة (٤) نون ترقيم الفقرات.	المادة (٤) أ: يشكل مجلس لمرافقة المصنفات، يسمى مجلس مرافقة المصنفات للزنية والمسموعة برئاسة المدير العام لقوة المصنفات والنشر، وعضوية أربعة أعضاء آخرين من موظفي الحكومة أو غيرهم، يبتهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥- موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٥- موافقة بعد:- ب. شطب النص الوارد في المشروع والاستعانة عنه بالنص التالي:- ب- النظر في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه والتي يرضها عليه الوزير أو المدير العام لأدارة المطبوعات والنشر واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ج. شطب النص الوارد في المشروع والاستعانة عنه بالنص التالي:- ج. الموافقة على ترخيص دور النشر والمجلات الخاصة بمرض المصنفات.	ب: يرتبط المجلس بإدارة وملاكيا بقوة المطبوعات والنشر، وتكون مخصصاته المالية برصودة ضمن موارثها، بما في ذلك مكافآت أعضاء المجلس والموظفين. المادة (٥): يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية: أ- وضع الأسس العامة لرقابة المصنفات في المملكة بما في ذلك معايير الرقابة. ب- النظر في القضايا المروضة عليه، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. ج- منح التراخيص لدور النشر والمجلات الخاصة بمرض المصنفات أو بيعها أو توزيعها أو تداولها، ومركز إنتاجها.

محضر الجلسة السابعة



اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١ - مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١) مرققة بعد: - شطب عبارة غير المحمدين المعلقة للبيت الاناسي او التفريري. - شطب عبارة ( او تأخير أو بيع أو توزيع أو تداول). المادة (١٢) مرققة مجلس النواب مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١١): يعطى عرض أي مادة مسجلة من المواد المرسله عبر المحمدين المعلقة للبيت الاناسي او التفريري عبر الأعضاء في دور المروض او الاماكن العامة، او المحلات الخاصة بمروض أو تغيير أو بيع أو توزيع أو تداول للممتلكات، ما لم تكون مجازة من المجلس المادة (١٢): تتخصص مكافأة مالية شهرية لأعضاء المجلس، ويحدد مجلس الوزراء مقدارها يتسبب من الوزراء.
المادة ١٢ - مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٢): شطب النص للوارد في المشروع والاستغاضه عنه بالنص التالي: - يكلف المجلس المراقبين المواطنين لرقابة الممتلكات وتقع لهم المكافآت المالية التي يقرها الوزراء يتسبب المجلس.	المادة (١٢): لرئيس المجلس أن يكلف خطيا المراقبين المواطنين، وأي شخص مختصم آخر، أو خبير تقضي الحاجة إليه لرقابة ممتلك أو أكثر، على أن تدفع له مكافأة مالية يقرها الوزراء يتسبب من الرئيس.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٤ - مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٤): شطب النص للوارد في المشروع والاستغاضه عنه بالنص التالي: أ. لرئيس المجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض الممتلكات. ب. يعتبر المكلف من الضابطة المحلية ولله الامتياز بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك. ج. على محل عرض الممتلكات إبراز إجازة أي ممتلك أو صورة عنها لأي مكلف.	المادة (٤): لرئيس المجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر، بتفتيش المحلات الخاصة بتداول الممتلكات ودور المروض، والامتياز بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك، لتبسيط مخالفاتها التي ترتكبها لأحكام هذا القانون. ب: تشكل في المحطات احيان المتابعة والتفتيش على دور المروض والمحلات التي تعرض للممتلكات، ومراكز الإنتاج التي برئيسه المحافظ والجهة تقروض من تراه القيام بهام المتابعة والتفتيش وتبسيط المخالفات ولحالتها إلى المجلس لاستكمال الإجراءات القانونية. ج: على كل دور للمروض والمحلات المختصة بيع وتداول الممتلكات إبراز إجازة أي ممتلك معسروض، أو مسوده عنها، لأي مراقب مكلف بالمتابعة والتفتيش.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
د. يبيع المكلف تقريراً عن كل محل يشتبه بقرضه إلى المجلس والذي له اتخاذا الاجراءات القانونية اللازمة.	د. يبيع المكلف تقريراً عن كل محل يشتبه بقرضه إلى المجلس والذي له اتخاذا الاجراءات القانونية اللازمة.	د: تمارس اللجان المختصة بالمتابعة والتفتيش المنصوص عليها في هذا القانون، والإختصاص بالمرافق المكون من قبلها أو قبل الرئيس بأعمال التفتيش ملاحظات المداخلة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية.
م- الرئيس أو المراقب المكلف وقف عرض أي مصنف أو إغلاق محل عرض المصنفات لحين صدور قرار المجلس أو المحكمة.	م- الرئيس أو المراقب المكلف وقف عرض أي مصنف أو إغلاق محل عرض المصنفات لحين صدور قرار المجلس أو المحكمة.	المادة (١٥): يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر، ويعزل عنه مقارها (١٠٠٠) ألف دينار، ومصادرة المصنفات، كل من:-
المادة ١٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٥) موافقة بعد:- - اعادة صياغة الملصق ليصبح بالنص التالي:- - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثة اشهر، أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكتسب العقوبات- بالإضافة إلى مصادرة المصنفات، كل من:-	أ- عرض مصنف أو أي جزء منه، لم يصدر للمجلس اجازة بقرضه.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٦) تعطى النص للورد في المشروع والمادة ١٦: تعاضف العقوبة في حالة تكرار المخالفة.	ب- عرض مصنف دون أن يكون مخصصاً له بقرض المصنفات ج- عرض مصنف وبيع به بعد إجازته من المجلس بما في تلك الإضافة أو الحذف بأي مسود من المسود، أو لخلل الترتيب على وثائق المصنف. د- عرض المصنف بعد إبطال العمل بإجازته.
	المادة (١٦): كل من تكرر ارتكابه لأي من المخالفات لأحكام هذا القانون للمرة الثالثة يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، وبغرامة مقدارها (٣٠٠) ثلاثة آلاف دينار، وإغلاق مكان العرض الذي ارتكبت فيه المخالفة لمدة شهر و مصادرة المصنفات موضوع المخالفة.	ب: إذا تكرر ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون أكثر من ثلاث مرات، فيعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة، بالإضافة إلى إلغاء الترخيص الممنوح لمكان العرض.

محضر الجلسة السابعة المعلقة في ١٩٩٧/٢/١



قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٧- مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٧) موافقة يحد:- - شطب حذرنا (الوارد في كلمة (وقلم) والاستغناء عنه بحدوث (و). - شطب عجلة (مقارها) (٣٠٠) ثلاثة آلاف دينار، والعام) والاستغناء عنها بحدوث (لاقل (٢٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٠٠) دينار بالإضافة الى العام). - شطب عجلة (الفتح) او قسودر المستغلات) والاستغناء عنها بحدوث (الفتح) المستغلات او قسودر (ها). المادة (١٨):- موافقة يحد استغناء العجلة التالية الى الخرها: - بما في ذلك تنظيم عقد اجتماعات المجلس وتفديا القرارات وتشكيل اللجان التي تساعد المجلس في اداء مهامه.	المادة (١٧): كل من فتح أو مسود مستقلا أو في أجزاء من أي مستق داخل المسألة، وكان يحوي على أمور مختلفة بالقلم النيقية، أو الأخلاق والأدب المسية، أو يلمن اللوحة، وقلم برفضه أو توزيعه أو بيعه أو توزيعه أو تأخير، أو تاربه أو مسح لغيره، بقله، يعاقب بالحبس لمدة لاقل من سنة، ولا يزيد على سنتين، وبغرامة مقدارها (٣٠٠) ثلاثة آلاف دينار، وإذا كان المخالف موقعا له إقحام أو تعمير المستغلات. ومسألة المسألة المخالفة الأولى التي لجحت بها.
المادة ١٨- مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٨):- موافقة يحد استغناء العجلة التالية الى الخرها: - بما في ذلك تنظيم عقد اجتماعات المجلس وتفديا القرارات وتشكيل اللجان التي تساعد المجلس في اداء مهامه.	المادة (١٨): لمجلس الوزراء أن يمسد الأنظمة للخدمة تنفيذ أحكام هذا القانون.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٩- مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٩):- موافقة	المادة (١٩): يثنى قانون موقعة بقرعة السبعا رقم (٥١) لسنة ١٩٥١ والتجديلات التي طرأت عليه.
المادة ٢٠- مواقعة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٢٠):- موافقة	المادة (٢٠): رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتقيد أحكام هذا القانون.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

مشروع  
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥ قانون مرافقة  
المصنفات المرئية والمسموعة وتداولها

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس التولي	قرار اللجنة
المادة (١): يسمى هذا القانون ( قانون مرافقة المصنفات المرئية والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٥ ) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة (١) - موافقه بعد: - شطب عبارة ( وتداولها ) لسنة ١٩٩٥ والاستعاضة عنها بعبارة ( لسنة ١٩٩٧ ) - المادة (٢) - - للمطلع موافقه	المادة ١ - موافقه كما وردت من مجلس التولي
المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعنى المضمنة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:	الوزارة الوزير المجلس	
الوزارة : وزارة الاعلام.		
الوزير : وزير الاعلام.		
المجلس : مجلس مرافقة المصنفات المرئية والمسموعة.		

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس التولي	قرار اللجنة
المصنف: كل مادة مرئية أو مسموعة مسجلة على شريط أو مسطوقة أو بأي وسيلة أخرى.	- للمصنف موافقه بعد اعلانه وتوثيق تعريف الرئيس والمراقب بحيث يصبحان بعد تعريف المجلس، وتعريف المصنف يأتي بعد تعريف (المراقب) - اجراء التحليل التالي على تعريف المراقب: شطب عبارة ( المصنفات المرئية والمسموعة ) والاستعاضة عنها بكلمة ( المصنف ). شطب كلمة ( الجازتها ) والاستعاضة عنها بكلمة ( جازتها ). - اضافة تعريف جديد ( عرض المصنف ) والورد في المادة (٢) من المشروع ونقل للمادة (٢) وبالصيغة التالية:- عرض المصنف: هو عرضه في مكان عام، أو دلة مخصصة لعرض المصنفات، أو بيعه، أو تأخيره، أو توزيعه، أو تداوله، أو اعداده أو نقله كلياً أو	قرار اللجنة
الرئيس : رئيس المجلس. المراقب: كل من تطلب به صلاحية مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة يقصد اجازتها . المكان العام: كل مكان وكل طريق على بوابته الأشخاص أو يباح المرور به أو الدخول إليه في كل وقت ويعتبر قيد أو كائن مقيداً بفتح مبالغ من القنود وكل بناء أو مكان يستعمل لأي اجتماع أو حفل عوامي أو ديني أو كمساحة مكتوفة.		

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>جزئيا لأي من هذه الفئات.</p> <p>- المكان العلم :- موافقه بعد:-</p> <p>- شطب كلمة (وكيل) والاستعانة عنها</p> <p>بمبارك (أو بناء أو سلطة أو).</p> <p>- شطب كلمة (علم).</p> <p>- شطب كلمة (وكيل) والاستعانة عنها بكلمة (أي).</p> <p>- شطب عبارة ( وكل بناء أو مكان) والاستعانة</p> <p>عنها بعبارة (أي).</p> <p>- شطب عبارة ( صومسي أو دينسي أو كمساحة</p> <p>مكتوبة) والاستعانة عنها بكلمة (صان).</p> <p>المادة ٣- موافقه كما وردت من مجلس</p>	<p>جزئيا لأي من هذه الفئات.</p> <p>- المكان العلم :- موافقه بعد:-</p> <p>- شطب كلمة (وكيل) والاستعانة عنها</p> <p>بمبارك (أو بناء أو سلطة أو).</p> <p>- شطب كلمة (علم).</p> <p>- شطب كلمة (وكيل) والاستعانة عنها بكلمة (أي).</p> <p>- شطب عبارة ( وكل بناء أو مكان) والاستعانة</p> <p>عنها بعبارة (أي).</p> <p>- شطب عبارة ( صومسي أو دينسي أو كمساحة</p> <p>مكتوبة) والاستعانة عنها بكلمة (صان).</p> <p>المادة ٣- موافقه كما وردت من مجلس</p>	<p>المادة (٣) ألا يجوز لأي شخص أن يعرض في مكان علم أو يسمح</p> <p>بعرض أي مصنف ما لم يكن مرخصا له بذلك وكان المصنف</p> <p>مجازا من قبل المجلس.</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>ب- شطب الفقر (ب) من المشروع وإعادة ترقيم الفقرات بعدها.</p>	<p>ج- موافقه بعد إعادة ترقيمها لتصبح الفقر (ب) وشطب العبارة التالية (أو ترديدها أو تداولها) والاستعانة عنها بعبارة (أو السماح بعرضها).</p> <p>المادة ٤- موافقه كما وردت من مجلس النواب</p>	<p>ب: يحظر على أي محل أو جهة أو دار العرض أن يعرض في مكان علم أي مصنف، ما لم يكن مرخصا له بعرض المصنفات، وأن يكون المصنف الذي يرضه مجازا من المجلس.</p> <p>ج : يحظر على أي جهة تنتج المصنفات كليا أو جزئيا داخل المملكة عرضها أو ترديدها أو تداولها ما لم تكن مجازة من المجلس.</p> <p>المادة (٤) : أ: يتكفل مجلس لمرقية المصنفات، ويسمى مجلس مرقية المصنفات المرقية والمسورة برئاسة المدير العام للأثر والمطبوعات والنشر، وعضوية أربعة أعضاء آخرين من موظفي الحكومة أو غيرهم، يعيّنهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.</p>

محضر الجلسة السابعة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٥- موافقة كسا و ردت من مجلس النواب	المادة ٥- موافقه بعد:- ب- شطب النص الوارد في المشروع والاستعاضه عنه بالنص التالي:- ب- لا يشر في التعديلات التي تدخل ضمن اختصاصه والتي يعرضها عليه الوزير او المغير العلم لائزرة المظبورحات والنشر واخذ القرارات المنفعية بشأنها. ج- شطب النص الوارد في المشروع والاستعاضة عنه بالنص التالي:- ج- الموافقة على ترخيص دور المرض والمحلات للخضعة بمرض المصنفات.	ب- يرتبط المجلس إداريا وماليا بدائرة المظبورحات والنشر، وتكون مختصاته التالية: مرسومة ضمن موازنتها، بما في ذلك مكافآت أعضاء المجلس والمراقبين. المادة (٥) : يتولى المجلس العلم والملاحقات التالية: أ- وضع الأسس العامة لرقابة المصنفات في المملكة، بما في ذلك مظهر الرقابة. ب- النظر في القضايا المروضة عليه، واخذ الاجراءات المناسبة بشأنها. ج- منح الترخيص لدور المرض والمحلات للخضعة بمرض المصنفات أو بيعها أو تغييرها أو تداولها، ومراعاة اعتباراتها.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦- موافقة كسا و ردت من مجلس النواب	د. إضافة عبارة: "عبر مداولتها" المختلفة) بعد عبارة (الدخل المصنفات). - شطب عبارة (ويعملها وتأخيرها). - شطب عبارة (وتداولها، بتواضعها المختلفة). هـ شطب عبارة (بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية). و- شطب الفقرة (و) الواردة في المشروع. المادة ٦- موافقه بعد :- أ- شطب عبارة (بمرض المصنفات، ويقصد بمرض المصنفات أليات هذا القانون ... إلى آخر الفقرة (١)) والاستعاضة عنها بكلمة (بمرضه) وذلك كون اللجنة قررت نقل التعريف إلى المادة (٢) للتعريفات.	د. تحديد شروط <u>إدخال المصنفات</u> وإعمالها <u>وتأخيرها</u> وعرضها <u>وتداولها</u> ، <u>بأوضاعها المختلفة</u> . هـ- تحديد ساعات المرض، في دور المرض والأماكن العامة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية. و- أي أمور أخرى يعرضها الوزير على المجلس. المادة (٦) : يختص المجلس بالرقابة على كل مصنف يرد إلى المملكة أو ينتج فيها باستثناء المؤسسات الرسمية ويحق له في سبيل ذلك القيام بما يلي: أ- مسح أي جزء من المصنف مخلف لتعليق الرقابة أو حقيقه قول الاجازة بمرض المصنف ، ويقصد بمرض المصنف أليات هذا القانون: عرضه في مكان عام، أو دله مخصصه لمرض المصنفات ؛ أو بيعه أو تغييره أو توزيعه؛ أو تداوله أو إعطائه أو إنتاجه لأي من هذه الأليات.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
	ج- شطب عدل (دكان الهدف من اقتضاه ترويضه أو عرضه داخل المملكة أو خارجها)	ب- منع عرض أي ممتلكات مخالفة لمعيار الرقابة، إذا كان وازرا من خارج المملكة، وإشمار ضلعيه أو مستورده بقلبه، والطلب منه تصديره عن طريق السلطة المعنية، وإذا تخلف عن ذلك لمدة ثلاثة أشهر بعد تاريخ الإصدار، يسلط للمنفذ ويقتل بإشراف لجنة تعيينها المجلس لجنة التفتيش.
	د- شطب الفقرة (د) من المشروع.	ج- مسئلة أي ممتلكات قتلج محليا، إذا كان مخالفا لمعيار الرقابة، وكان الهدف من اقتضاه ترويضه أو عرضه داخل المملكة أو خارجها، ويقتل بإشراف لجنة تعيينها المجلس لهذه الغاية.
		د- مسئلة أي ممتلكات قتلج محليا، وكان الهدف من اقتضاه الترويض والعرض خارج المملكة، وكان يسمي إلى سمعة المملكة أو اقلتها مع الدول الأخرى، ويضرب بالمصادرة العامة، ويقتل بإشراف لجنة تعيينها لهذه الغاية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١١- مواقعة كسا ورتت من مجلس النواب	المادة (١) مرفقة بعد: - شطب عبارة (عبر الصحون الاطعمة للبيث الاناضي أو التفتريوني). - شطب عبارة (أو تسخير أو بيع أو توزيع أو تداول). المادة (١٢) مرفقة	المادة (١): يسلط عرض أي مادة مسجلة من المواد المرسله عبر الصحون الاطعمة للبيث الاناضي أو التفتريوني عبر اقتضاء، في دور العرض أو الامكن العامة، أو المحلات الخاصة بعرض أو تسخير أو بيع أو توزيع أو تداول الممتلكات، منظم لكن مجازة من المجلس.
المادة ١٢- مواقعة كسا ورتت من مجلس النواب		المادة (١٢): تخصص مكافأة مالية شهرية لأعضاء المجلس، ويحدد مجلس الوزراء مقدارها بتسيب من الوزراء.
المادة ١٣- مواقعة كسا ورتت من مجلس النواب	المادة (١٣): شطب النص الوراء في المشروع والاستعاضه عنه بالنص التالي: - يكلف المجلس المراقبين المواطنين لرقابة الممتلكات وتوقع لهم المكافآت المالية التي يقرها الوزراء بتسيب المجلس.	المادة (١٣): لرئيس المجلس أن يكلف خطيا المراقبين المواطنين، وأي شخص متخمس لآخر، أو غير مكفني الحاجة إليه لرقابة ممتلكات أو أكثر، على أن تكفي له مكافأة مالية يقرها الوزراء بتسيب من الرئيس.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١



المادة (١٤) قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١٤) قرار مجلس النواب المادة (١٤) (١) شطب النص للوراء في المشروع والاستعانة عنه بالنص التالي: أ. الرئيس للمجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنّفات. ب. يعتبر المكاف من الضابطة الداخلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك. ج. على محل عرض المصنّفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكاف.	المادة (١٤) قرار مجلس النواب المادة (١٤) (١) شطب النص للوراء في المشروع والاستعانة عنه بالنص التالي: أ. الرئيس للمجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنّفات. ب. يعتبر المكاف من الضابطة الداخلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك. ج. على محل عرض المصنّفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكاف.

المادة (١٤) قرار مجلس النواب  
المادة (١٤) (١) شطب النص للوراء في المشروع  
والاستعانة عنه بالنص التالي:  
أ. الرئيس للمجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنّفات.  
ب. يعتبر المكاف من الضابطة الداخلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك.  
ج. على محل عرض المصنّفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكاف.

المادة (١٥) قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١٥) قرار مجلس النواب المادة (١٥) (١) شطب النص للوراء في المشروع والاستعانة عنه بالنص التالي: أ. الرئيس للمجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنّفات. ب. يعتبر المكاف من الضابطة الداخلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك. ج. على محل عرض المصنّفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكاف.	المادة (١٥) قرار مجلس النواب المادة (١٥) (١) شطب النص للوراء في المشروع والاستعانة عنه بالنص التالي: أ. الرئيس للمجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنّفات. ب. يعتبر المكاف من الضابطة الداخلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك. ج. على محل عرض المصنّفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكاف.

المادة (١٥) قرار مجلس النواب  
المادة (١٥) (١) شطب النص للوراء في المشروع  
والاستعانة عنه بالنص التالي:  
أ. الرئيس للمجلس أن يكلف أيًا من أعضائه أو أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنّفات.  
ب. يعتبر المكاف من الضابطة الداخلية وله الاستعانة بأجهزة الأمن إذا رأى ضرورة لذلك.  
ج. على محل عرض المصنّفات إبراز إجازة أي مصنف أو صورة عنها لأي مكاف.

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- عرض مصنفاً دون أن يكون مخصصاً له بعرض المصنفات		
ج- عرض مصنفاً وعيّن به بعد إجازته من المجلس بما في ذلك الإضافة أو الحذف بأي مسود، أو أدخل التزوير على بيانات المصنف.		
د- عرض المصنف بعد إبطال العمل بإجازته.		
المادة (١٦): كل من تكرر ارتكابه لأي من المخالفات لأحكام هذا القانون للمرة الثالثة يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، وبغرامة مقدارها (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، وإغلاق مكان العرض الذي ارتكبت فيه المخالفة لمدة شهر و مصلو المصنفات موضوع المخالفة.	ب، إذا تكرر ارتكاب المخالفة أكثر من مرتين فنصنف العقوبة بحدّها الأقصى.	المادة (١٦) تشطب النص للوارد في المشروع المادة ١٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب
ب: إذا تكرر ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذا القانون أكثر من ثلاث مرات، فيعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها في القانون (١) من هذه المادة، بالإضافة إلى إلغاء الترخيص الممنوح لمكان العرض.	ب، إذا تكرر ارتكاب المخالفة أكثر من مرتين فنصنف العقوبة بحدّها الأقصى.	المادة ١٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (١٧): كل من أنتج أو صدر مصنفاً أو أي أجزاء من أي مصنف داخل المملكة، وكان يحتوي على أمور مخالفة بتقييم التقييمية أو الأخلاق والأدب العامة، أو بآسار الدولة، وتُمنع عرضه أو توزيعه أو بيعه أو ترويجه أو تاليفه أو تداوله أو سميح لغيره بآساره، يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة، ولا تزيد على سنتين، وبغرامة مقدارها (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، وإلغاء الترخيص إذا كان المصنف مخصصاً له إنتاج أو تصدير المصنفات، ومصلو المصنفات والمصنفات التي أنتجت بها.	المادة (١٧) موافقة بعد:- - شطب حرف (ز) الوارد في كلمة (وقلم) والاستعاضة عنه بحرف (و). - شطب عبارة (مقدارها) (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف دينار، وإلغاء والاستعاضة عنها بعبارة (لا تقل عن) (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠) ينفسار بالإضافة إلى إلغاء). - شطب عبارة (إنتاج أو تصدير المصنفات) والاستعاضة عنها بعبارة (إنتاج المصنفات أو تصديرها). المادة (١٨):- موافقة بعد إضافة العبارة التالية إلى آخرها: - بما في ذلك تنظيم عقد اجتماعات المجلس واتخاذ القرارات وتشكيل اللجان التي تساعد المجلس في أداء مهامه.	المادة ١٧- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة (١٨): لمجلس الوزراء أن يحدد ألا نظمه للآلية تنفيذ أحكام هذا القانون.		المادة ١٨- موافقة كما وردت من مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩٩٧/٢/١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٩ - موقفة كما وردت من مجلس النواب المادة ٢٠ - موقفة كما وردت من مجلس النواب	المادة (١٩) - موقفته	المادة (١٩) : يلغى قانون مراقبة شريطة السجما رقم (٥٦) لسنة ١٩٥١ والتعديلات التي طرأت عليه.
	المادة (٢٠) - موقفته	المادة (٢٠) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتطبيق أحكام هذا القانون.

السيد جودت السبول	دولة رئيس المجلس
شكراً دولة الرئيس، ايضاً اقترح اذا ارتأى	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.
المجلس الموقر ذلك ان نحفي السيد المقرر من	السيد المقرر
تلاوة المواد مادة فمادة وان يكتفى بالاشارة الى	المادة (٤)
كل مادة ومن كان لديه ملاحظات او اعتراضات	دولة رئيس المجلس
بيديها، بذلك نوفر وقت المجلس الكريم لان الكل	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.
قرأ المشروع ودرس بعناية ومستوعب له الا اذا	السيد المقرر
رأى المجلس الكريم خلاف ذلك.	المادة (٥)
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.
التلاوة ثم تأتي للمواد مادة مادة؟	السيد المقرر
الجميع	المادة (٦)
موافقون.	دولة رئيس المجلس
السيد المقرر	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.
(مشروع قانون مراقبة المصنفات المرئية	السيد المقرر
والمسموعة وتداولها لسنة (١٩٩٥).	المادة (٧)
المادة (١)	دولة رئيس المجلس
دولة رئيس المجلس	هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟
المادة (١) هل هناك اعتراض او رأي؟	موافقة.
هل يوافق المجلس الكريم عليها مع ملاحظة انها	السيد المقرر
اصبحت (٩٧) بدل (٩٥)؟ موافقة.	المادة (٨)
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (٢)	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.
دولة رئيس المجلس	السيد المقرر
هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.	المادة (٩)
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (٣)	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

محضر الجلسة السابعة

السيد المقرر

المادة (١٠)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١١)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٢)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٣)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٤)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٥)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٦)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٧)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٨)

دولة رئيس المجلس

المادة (١٨) معروضة على المجلس الكريم، هل

يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٩)؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٠)

دولة رئيس المجلس

المادة (٢٠) وهي الأخيرة هل يوافق المجلس

الكريم عليها؟ موافقة.

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم

عليه؟ موافقة، شكراً لكم.

(وهذا هو مشروع قانون المصنفات المرئية

والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٧ كما اقتره

المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسيم

الدستورية عليه).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم ٢٨/٢٨

التاريخ ١٩٩٧/٢/١

الموافق ١٩٩٧/٢/١

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة إلى كتاب دولتك رقم س ن / ٥٠١٩ تاريخ

١٩٩٥/٦/٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته السابعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة

بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ الموافقة على (مشروع قانون مراقبة المصنفات المرئية

والمسموعة وتداولها لسنة ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته السادسة

والعشرين والثامنة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدتين بتاريخ ٢٤،

١٩٩٦/٣/٢٧ بالشكل المعدل المذكور.

أبحث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه وبصيغته النهائية راجياً

التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا الاحترام ،،،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

## قانون

رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قانون مراقبة  
المصنفات المرئية والمسموعة وتداولها

## المادة (١):

يسمى هذا القانون ("قانون مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

## المادة (٢):

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الاعلام.

الوزير : وزير الاعلام.

المجلس : مجلس مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة.

الرئيس : رئيس المجلس.

المراقب : كل من تتطابق به صلاحية مراقبة المصنف بقصد إجازته .

المصنف : كل مادة مرئية أو مسموعة مسجلة على شريط أو اسطوانة أو بأي وسيلة أخرى.

عرض المصنف : هو عرضه في مكان عام، أو دار مخصصة لعرض

المصنفات، أو بيعه، أو تأجيره، أو توزيعه، أو تداوله، أو اعداده

أو إنتاجه كلياً أو جزئياً لأي من هذه الأغايات.

المكان العام : كل مكان أو بناء أو ساحة أو طريق يرتاده الأشخاص أو يباح

المرور به أو الدخول إليه في أي وقت وبغير قيد أو كان مقيداً

بدفع مبلغ من النقود أو يستعمل لأي اجتماع أو حفل عامين.

## المادة (٣):

- أ- لا يجوز لأي شخص أو جهة أو محل أو دار للعرض أن يعرض أو يسمح بعرض أي مصنف مالم يكن مرخصاً له بعرض المصنفات وأن يكون المصنف الذي يعرضه مجازاً من المجلس.
- ب - يحظر على أي جهة تنتج المصنفات كلياً أو جزئياً داخل المملكة عرضها أو السماح بعرضها ما لم تكن مجازة من المجلس.

## المادة (٤):

يشكل المجلس برئاسة المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر، وعضوية أربعة أعضاء آخرين من موظفي الحكومة أو غيرهم، يعينهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.

## المادة (٥) :

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- وضع الأسس العامة لمراقبة المصنفات في المملكة بما في ذلك معايير الرقابة.
- ب- النظر في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه والتي يعرضها عليه الوزير أو المدير العام لدائرة المطبوعات والنشر واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- ج- الموافقة على ترخيص دور العرض والمحلات الخاصة بعرض المصنفات.
- د- تحديد شروط إدخال المصنفات بأنواعها المختلفة واقتنائها وعرضها.
- هـ- تحديد ساعات العرض، في دور العرض والأماكن العامة.

مكتبة المجلس



## المادة (٦) :

يختص المجلس بالرقابة على كل مصنف يرد إلى المملكة أو ينتج فيها باستثناء المؤسسات الرسمية ويحق له في سبيل ذلك القيام بما يلي:-  
أ- مسح أي جزء من المصنف مخالف لمعايير الرقابة أو حذفه قبل الاجازة.

ب- منع عرض أي مصنف مخالف لمعايير الرقابة، إذا كان واردا من خارج المملكة، واشعار صاحبه أو مستورده بذلك، والطلب منه تصديره عن طريق السلطة المعنية، وإذا تخلف عن ذلك لمدة ثلاثة أشهر بعد تاريخ الإشعار، يصادر المصنف ويثقف بإشراف لجنة يعينها المجلس لهذه الغاية.

ج- مصادرة أي مصنف أنتج محليا، إذا كان مخالفا لمعايير الرقابة، ويثقف بإشراف لجنة يعينها المجلس لهذه الغاية.

## المادة (٧) :

أ- يقدم طلب اجازة المصنف الى مدير عام المطبوعات والنشر ويكون صاحب الطلب مسؤولا عن أي تحريف أو تزوير في أي من البيانات الخاصة بالمصنف وعن أي نزاع قد ينشأ بسببه تجاه حق الغير فيه، سواء كان ذلك قبل اجازة المصنف من المجلس أو بعد ذلك.

ب: إذا قرر المجلس عدم اجازة المصنف المستورد، فعليه أن يعطي صاحبه شهادة بعدم اجازته، وإعادة تصديره إلى خارج المملكة وفقاً للتشريعات المعمول بها.

## المادة (٨) :

للمجلس بناء على تنسيب من الوزير أو الرئيس أن يلغي العمل بإجازة أي مصنف ، وعلى صاحبه وقف عرضه فور تبليغه بذلك وإعادة تصديره إلى خارج المملكة إذا كان مستوردا خلال عشرة أيام من

تاريخ تبليغه بإلغاء قرار الاجازة وفقاً لتشريعات التصدير المعمول بها، وللمجلس مصادرة المصنف إذا كان من إنتاج محلي.

## المادة (٩) :

كل مصنف للاستعمال الشخصي مضى على اجازته ثلاثة أشهر فأكثر، ولم يراجع صاحبه المجلس لتسلمه، يثقف بإشراف لجنة يعينها المجلس.

## المادة (١٠) :

يستوفى لحساب خزينة الدولة بدل رقابة على جميع المصنفات ويحدد مقدار ذلك البديل والاعفاء منه بنظام يصدر لهذه الغاية.

## المادة (١١) :

يحظر عرض أي مادة مسجلة من المواد المرسلة عبر الفضاء، في دور العرض أو الاماكن العامة، أو المحلات الخاصة بعرض المصنفات، مالم تكن مجازة من المجلس.

## المادة (١٢) :

تخصص مكافأة مالية شهرية لأعضاء المجلس، ويحدد مجلس الوزراء مقدارها بتنسيب من الوزير.

## المادة (١٣) :

يكلف المجلس المراقبين المؤهلين لرقابة المصنفات وتكف لهم المكافآت المالية التي يقررها الوزير بتنسيب المجلس.

مكتبة المجلس

## المادة (١٤)

- أ. لرئيس المجلس ان يكلف اياً من اعضائه او أي مراقب آخر بتفتيش محلات عرض المصنفات.
- ب. يعتبر المكلف من الضابطة العدلية وله الاستعانة بأجهزة الامن اذا رأى ضرورة لذلك.
- ج. على محل عرض المصنفات ابراز اجازة أي مصنف او صورة عنها لاي مكلف.
- د. يضع المكلف تقريراً عن كل محل يفتشه يرفعه الى المجلس والذي له اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.
- هـ- للرئيس او المراقب المكلف وقف عرض أي مصنف او اغلاق محل عرض المصنفات لحين صدور قرار المجلس او المحكمة.

## المادة (١٥):

- يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثة اشهر، او بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين بالاضافة الى مصادرة المصنف، كل من :-
- أ- عرض مصنفاً أو أي جزء منه، لم يصدر المجلس إجازة بعرضه.
- ب- عرض مصنفاً دون أن يكون مرخصاً له بعرض المصنفات
- ج- عرض مصنفاً وعيّن به بعد إجازته من المجلس بما في ذلك الإضافة أو الحذف بأي صورة من الصور، أو أدخل التزوير على بيانات المصنف.
- د- عرض المصنف بعد إبطال العمل بإجازته.

## المادة (١٦)

- أ. تضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة.
- ب. اذا تكرر ارتكاب المخالفة أكثر من مرتين تضاعف العقوبة بحدها الأقصى.
- ج. للمحكمة اغلاق دار العرض للمدة التي تراها مناسبة.

## المادة (١٧):

كل من أنتج أو صور مصنفاً أو أي أجزاء من أي مصنف داخل المملكة، وكان يحتوي على أمور مخلة بالقيم الدينية، أو الأخلاق والآداب العامة، أو بأمن الدولة، أو قام بعرضه أو توزيعه أو بيعه أو ترويجه أو تأجيله أو تداوله أو سمح لغيره بذلك، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠) دينار بالاضافة الى الغاء الترخيص إذا كان المخالف مرخصاً له بالتاج المصنفات أو تصويرها . ومصادرة المادة المخالفة والأدوات التي أنتجت بها.

## المادة (١٨):

لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك تنظيم عقد إجتماعات المجلس واتخاذ القرارات وتشكيل اللجان التي تساعد المجلس في اداء مهامه.

## المادة (١٩):

يلغى قانون مراقبة اشربة السيلما رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١ والتعديلات التي طرأت عليه.